الحقوق اللغوية للأقليات اللغوية

دليل عملي للتنفيذ

المقررة الخاصة التابعة للأمم المتحدة والمعنية
بقضايا الأقليات

كتيب صادر عن المقررة الخاصة التابعة للأمم المتحدة والمعنية بقضايا الأقليات
المقررة الخاصة المعنية بقضايا الأقليات
العنوان:

United Nations Special Rapporteur on minority issues
c/o Office of the High Commissioner for Human Rights
United Nations at Geneva
814 Avenue de la Paix
1211 Geneva 10
Switzerland

http://www.ohchr.org/EN/Issues/Minorities/SRMinorities/Pages/SRminorityissuesIndex.aspx

البريد الالكتروني: minorityissues@ohchr.org

صورة: Shutterstock

الحقوق اللغوية للأقليات اللغوية

دليل عملي للتنفيذ

جنيف، آذار 2017

المحتويات

الغرض من هذا الدليل ونطاقه ٣

االباب الأول: ماهي الحقوق اللغوية؟ ٤

الباب الثاني: لماذا يهم تطبيق الحقوق اللغوية بصفة خاصة؟ ٦

الباب الثالث: فهم النهج القائم على حقوق الإنسان في التعامل مع المسائل اللغوية وتطبيقها ١٠

الباب الرابع: تطبيق حقوق لغوية معينة ١٤

١.٤ التعليم العام ١٤

٢.٤ التعليم الخاص ١٩

٣.٤ الخدمات الإدارية والصحية ، وخدمات عامة أخرى ٢١

٤.٤ لغات الأقليات وهوياتهم ٢٥

٥.٤ لغات الأقليات في مجال العدل ٢٧

٦.٤ الإعلام ولغات الأقليات ٢٩

٧.٤ الحقوق اللغوية في الأنشطة الخاصة ٣٣

٨.٤ مشاركة الأقليات في الحياة العامة ومشاركتهم اللغوية ٣٤

ملحق رقم ١: أدوات وموارد إضافية ٣٧

الغرض من هذا الدليل ونطاقه[1]

قدّمت المقررة الخاصة التابعة للأمم المتحدة المعنية بقضايا الأقليات (الخبيرة المستقلة سابقا)، ريتا إسحاق، خلال العام ٢٠١٣، تقريرها لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وركّزت فيه على التحديات التي تواجه الأقليات اللغوية وعلى حقوقهم(A/HRC/22/49) . وقد عبّرت المقررة الخاصة في تقرير ها عن قلقها إزاء الصعوبات التي تعترض تمتّع الأقليات اللغوية بحقوقها في جميع مناطق العالم. ومن بين تلك الصعوبات تقييد الفرص المتاحة للأقليات اللغوية لتلقي التعليم هي وأطفالها بلغات الأقليات، وتقييد استخدام لغات الأقليات في الحياة العامة ووسائط الإعلام. وقد حذّرت من أن العديد من لغات الأقليات تواجه، على الصعيد العالمي، خطر الانحسار أو الزوال، بسبب عوامل من قبيل هيمنة اللغات القومية والدولية، وعمليات التذويب، وانحسار عدد مستخدمي لغات الأقليات. وقد حددت وناقشت تسعة مجالات مثيرة للقلق هي: (١) التهديدات التي تشكل خطراً على وجود لغات الأقليات والأقليات اللغوية (٢) الاعتراف بلغات الأقليات والحقوق اللغوية (٣) استخدام لغات الأقليات في الحياة العامة (٤) لغات الأقليات في مجال التعليم (٥) لغات الأقليات في وسائط الاعلام (٦) لغات الأقليات في الإدارة العامة والمجالات القضائية (٧) استخدام لغات الأقليات في الأسماء وأسماء الأماكن واللافتات العامة (٨) المشاركة في الحياة الاقتصادية والسياسية (٩) تقديم المعلومات والخدمات بلغات الأقليات.

يهدف هذا الدليل إلى توفير المزيد من الدعم لواضعي السياسات ولأصحاب الحقوق لكي يفهموا النطاق الكامل للحقوق اللغوية الخاصة بالأقليات اللغوية من أجل تطبيقها بشكل عملي. ويهدف الدليل لمساعدة الجهود لتحقيق توازن مناسب بين لغة الدولة أو لغاتها الرسمية من جهة، والتزاماتها باستخدام اوحماية التفضيلات اللغوية للأشخاص الذين ينتمون إلى الأقليات القومية من جهة أخرى. ويمكن أن تساعدنا حماية وتعزيز الحقوق اللغوية في الحفاظ على التنوع اللغوي في العالم. ويهدف هذا الدليل إلى:

- توضيح الحقوق المختلفة التي تتمتع بها الأقليات اللغوية فيما يتعلق باستخدام اللغة والتفضيلات اللغوية؛
- توضيح التزامات سلطات الدولة تجاه الأقليات اللغوية؛
- دعم تطور النُّهج الفعالة (بما يشمل الكلفة المنخفضة)، والممارسات الهدفة الى، حقوق الأقليات اللغوية هذه، وتحسينها المتواصل؛
- ترويج نُهج متناسقة للتعامل مع مشاركة الأقليات وإدماجهم في الحياة العامة وإعمال حقوقهم.

[1] تعرب المقررة الخاصة عن شكرها وامتنانها للسيد فرديناند دو فارين على مساهمته في هذا الدليل. كما تعرب أيضاً عن امتنانها للدعم المقدّم في ترجمة هذا الدليل من قبل السيد مُودُو جيننغ، متطوّع للأمم المتحدة عبر الإنترنت، تم الحصول على دعمه عبر موقع:www.onlinevolunteering.org

الباب الأول

ماهي الحقوق اللغوية؟

"الحقوق اللغوية" هي حقوق الإنسان التي تؤثر على التفضيلات اللغوية التي تتبناها سلطات الدولة والأفراد والكيانات الأخرى وعلى استخدام اللغة من قبل كل هؤلاء. ويستخدم هذا الدليل المصطلح لمناقشة كلّ من الحد الأدنى من التدابير اللازم اتخاذها لتنفيذ حقوق الأقليات اللغوية تنفيذاً فعالاً والتدابير الإضافية التي يمكن اتخاذها لنفس الغرض. تُعدّ اللغة عنصراً مركزياً في طبيعة الإنسان وثقافته، وإحدى أهم التعبيرات عن هويته. ولذا تتسم القضايا المرتبطة باللغة غالباً بدرجة كبيرة من العاطفية والأهمية في نظر جماعات الأقليات اللغوية الساعية إلى المحافظة على جماعتها وهويتها الثقافية المتميزة، ويكون ذلك أحياناً في ظل ظروف من التهميش والإقصاء والتمييز.

ويمكن وصف الحقوق اللغوية على أنها سلسلة من الالتزامات تقع على عاتق سلطات الدولة إما باستخدام بعض اللغات في عدد من السياقات، وإما بعدم التدخل في الخيارات والتعبيرات اللغوية التي تتبناها الأطراف الخاصة. وقد تتسع هذه الالتزامات لتشمل الالتزام بالاعتراف باستخدام اللغات من قبل الأقليات والشعوب الأصلية أو بدعم هذا الاستخدام.
حقوق الإنسان المرتبطة باللغة هي مزيج من المتطلبات القانونية المستندة على معاهدات الدولية لحقوق الإنسان ومن المعايير المرتبطة بكيفية معالجة القضايا اللغوية أو قضايا الأقليات، والتنوع اللغوي داخل الدولة. الحقوق اللغوية منصوص عليها في القانون الدولي لحقوق الانسان ، من قبيل المثال حظر التمييز، والحق في حرية التعبير ، والحق في حياة خاصة، والحق في التعليم، وحق الأقليات اللغوية في استخدام لغتهم الخاصة مع الآخرين ضمن جماعاتهم. وقد شُرحت بالتفصيل في مجموعة متنوعة من الوثائق التوجيهية والمعايير الدولية، مثل إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية لعام ١٩٩٢، و مبادئ اللغة والتعليم الثلاثة المعتمدة من قبل اليونسكو ومختلف التوصيات الصادرة عن محفل الأمم المتحدة المعني بقضايا الأقليات حول تنفيذ الإعلان المتعلق بحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية، أو التعليق المواضيعي رقم ٣ حول الحقوق اللغوية للأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية بموجب الاتفاقية الإطارية الصادر عن مجلس أوروبا، وتوصيات أوسلو المتعلقة بالحقوق اللغوية للأقليات القومية الصادرة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ورغم وجود بعض الاختلافات فيما بين هذه الوثائق والمعايير، فهي كلها توضّح نُهجاً أساسية متشابهة يجب على الدول اتباعها للوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان المرتبطة باللغة، ويَلزمهم بموجبها ما يلي:

- احترام الحقوق اللغوية واعتبارها جزءًا لا يتجزأ من حقوق الإنسان؛
- قبول التسامح، والتنوع الثقافي واللغوي، والاحترام المتبادل، والتفاهم والتعاون بين كافة شرائح المجتمع؛
- تبني تشريعات وسياسات تعالج الحقوق اللغوية وتحدد إطاراً واضحاً لتطبيقها؛
- تنفيذ التزاماتهم المتعلقة بحقوق الإنسان عن طريق اتباع مبدأ التناسب حين يتعلق الأمر باستخدام اللغات المختلفة أو دعمها من قبل سلطات الدولة، واتباع مبدأ الحرية اللغوية حين يتعلق الأمر بأطراف خاصة؛
- إدماج مفهوم العرض النشط كجزء لا يتجزأ من الخدمات العامة، اعترافاً من الدولة بالتزامها باحترام الحقوق اللغوية والاعتناء بها، حتى لا يُضطر المستخدمون المنتمون إلى أقليات لغوية للمطالبة بتوفير خدمات مماثلة معينة، وحتى يتيسنى لهم اللجوء لهذه الخدمات بسهولة لدى الحاجة؛

- وضع آليات فعالة لتلقي الشكاوى المُوجَّهة للهيئات القضائية والإدارية والتنفيذية لمعالجة قضايا الحقوق اللغوية ووضع حلول لها.

وقد طورت منظمات دولية عديدة إجراءاتٍ وأدوات ووسائل ترمي إلى تعزيز كيفية تطبيق مبادئ الحقوق اللغوية هذه وإلى توضيحها. ويواصل كلٌّ من محفل الأمم المتحدة المعني بقضايا الأقليات، وقسم اللغات والتعدد اللغوي في اليونسكو، واللجنة الاستشارية المعنية بالاتفاقية الإطارية لحماية الأقليات القومية والتابعة لمجلس أوروبا، والمفوض السامي لشؤون الأقليات القومية التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا توفيرَ مجموعة من المنابر البناءة الرامية إلى تبادل المعرفة والدعم والخبرة اللازمة لجعل إجراءات حقوق الإنسان هذه وأدواتها ووسائلها قابلةً للتحسين المستمر فيما يخص تنفيذ الحقوق اللغوية. ومن بين السمات الهامة لكل ما سبق توفُّر بيانات موثوقة ومفصلة تمكّن سلطات الدولة من إعداد سياساتها المتعلقة بتنفيذ هذه الحقوق ومن تطبيقها وتقييمها على نحو فعال، بالإضافة إلى تحسين أنشطتها وجهودها متى تطلّب الأمر ذلك.

وينصبّ تركيز الحقوق اللغوية الأساسية التي تتضمنها هذه المعاهدات، والاجتهادات القضائية، ووثائق المبادئ التوجيهية على مجالات أربع أساسية:

١. الكرامة: تعلن المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن البشر يُولدون جميعاً أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق. ويمثل هذا المبدأ مبدءًا أساسياً وقاعدةً جوهرية في القانون الدولي، كما تكتسي أهميةً خاصة في القضايا المرتبطة بحماية وتعزيز هوية الأقليات.

٢. الحرية: تتمتع التفضيلات اللغوية ضمن الأنشطة الخاصة بالحماية بموجب حقوق الإنسان الأساسية، من قبيل حرية التعبير، أو الحق في حياة خاصة، أو حق الأقليات اللغوية في استخدام لغتهم الخاصة أو حظر التمييز. وعليه، فإن المساعي الخاصة، أياً كانت، يمكن حمايتها، سواء أتجاريةً كانت أم فنيةً، أم دينيةً أم سياسيةً.

٣. المساواة وعدم التمييز: يَمنع حظر التمييز الدولَ من حرمان الأفراد بصورة غير معقولة أو إقصائهم من خلال التفضيلات اللغوية في تقديم أي من أنشطتها أو خدماتها أو دعمها أو امتيازاتها.

٤. الهوية: تكتسي الأشكال اللغوية للهوية، سواء بالنسبة للأفراد أو الجماعات أو الدولة نفسها، أهمية أساسية بالنسبة للكثيرين. ويمكن حمايتها أيضا بموجب الحق في حرية التعبير، أو الحق في حياة خاصة، أو حق الأقليات اللغوية في استخدام لغتهم الخاصة أو حظر التمييز.

إن قضايا الحقوق اللغوية: (أ) ينبغي أخذها بعين الاعتبار في أي نشاط تتدخل فيه سلطات الدولة والتفضيلات اللغوية؛ و (ب) ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقضايا الهوية الوطنية والجماعية والفردية؛ (ج) لها تأثير على مشاركة الأقليات وإدماجها؛ و (د) يمكن أن تؤدي إلى مشاعر الاغتراب والتهميش وربما إلى عدم الاستقرار أو النزاع، إذا لم تعالج بشكل صحيح بطريقة معقولة ومتوازنة؛ و (ه) تنشأ في ظل ظروف وأحوال متنوعة للغاية. ولا يوجد، في مجال تنفيذ الحقوق اللغوية، نهجٌ واحد يناسب جميع السياقات الوطنية في العالم، نظراً لتنوعها الكبير.

يتناول هذا الدليل السمات الفريدة للحقوق اللغوية. ويوفر إطاراً للعمل في المسائل اللغوية ضمن محاور الكرامة والحرية والمساواة والهوية، ولتطبيق وتنفيذ نُهُج حقوق الإنسان الأساسية على اللغة بطريقةٍ تحقق امتثال الدولة الفعال لالتزاماتها الدولية.

الباب الثاني

لماذا يهم تطبيق الحقوق اللغوية بصفة خاصة؟

أهمية الحقوق اللغوية جلية وواضحة: فبالإضافة إلى الالتزام باحترام حقوق الإنسان، فإن للعديد من الآثار المترتبة على استخدام اللغة علاقةً وطيدة بصميم الإدماج والمشاركة في مجتمع يتضمن ضمن مكوّناته أقليات.

١ تحسين حصول أطفال الأقليات على التعليم وجودته.

أطفال الأقليات في جميع أنحاء العالم أكثر عرضةً لتلقي مستوى متدنٍّ من التعليم أو للحرمان من الحصول عليه أصلاً.

ووفقاً للبنك الدولي: "خمسون بالمائة من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس يعيشون في مجتمعات نادراً ما تكون لغة التعليم فيها مستخدمةً في المنزل، أولا تُستخدم فيه أصلاً. وهذا يؤكد أن التحدي الأكبر لتحقيق التعليم للجميع يتمثل في: إرث من الممارسات غير المنتجة التي تؤدي إلى تدني مستويات التعلّم وإلى ارتفاع مستويات الانقطاع عن الدراسة والرسوب".[٢] وعندما يتم استخدام اللغة الأم كوسيلة للتعليم لمدة ٦ إلى ٨ سنوات على الأقل، تكون النتائج مذهلة: تعزيز الثقة بالنفس، واحترام الذات والمشاركة خلال الدروس من قبل أطفال الأقليات،[٣] وانخفاض معدلات الانقطاع عن الدراسة، وارتفاع مستويات التحصيل الدراسي،[٤] وقضاء فترات أطول في المدرسة، وتحسن الأداء في الاختبارات وتحسن قدرات الطلاقة والقراءة لأطفال الأقليات (والسكان الأصليين) في كل من اللغة الأم واللغة الرسمية أو المهيمنة.[٥]

في مالي، نسبة نجاح الأطفال الذين يتلقون التعليم بلغتهم أعلى بـ ٣٢٪ (الأزرق) مقارنةً بالأطفال الذين يتلقون التعليم باللغة الرسمية (الفرنسية) فقط. الشكل ١: نسب النجاح في امتحانات المرحلة الابتدائية، من ١٩٩٤إلى ٢٠٠٠

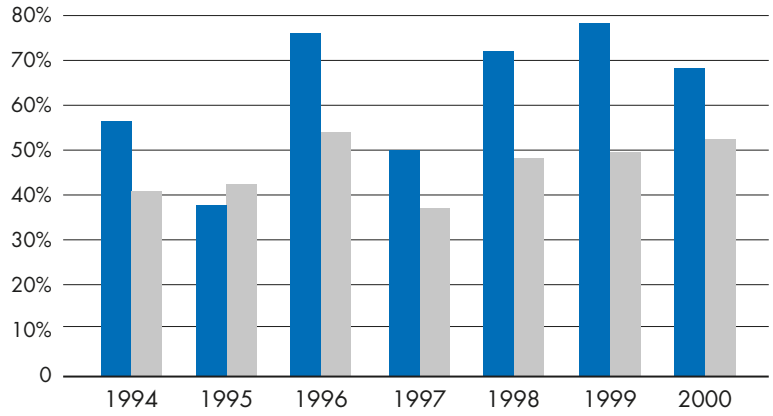

المصدر: البنك الدولي، In Their Own Language: Education for All (البنك الدولي: واشنطن، العاصمة، ٢٠٠٥).

[٢] البنك الدولي، In Their Own Language, Education for All (البنك الدولي: واشنطن، العاصمة، ٢٠٠٥).

[٣] آليدو ح. وآخرون، Optimizing Learning and Education in Africa: The Language Factor, Stock-taking Review on Mother-Tongue and Bilingual Education in sub-Saharan Africa، جمعية تطوير التعليم في أفريقيا (الوكالة الألمانية للتعاون الفني): باريس، ٢٠٠٦).

[٤] اليونسكو، Improving the Quality of Mother Tongue-based Literacy and Learning: Case Studies from Asia, Africa and South America÷ بانكوك، ٢٠٠٨).

[٥] اليونسكو، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع ٢٠١٤: التعليم والتعلّم (اليونسكو: باريس، ٢٠١٤).

٢ تعزيز المساواة وتمكين نساء الأقليات

تندرج نساء الأقليات في جميع أنحاء العالم ضمن أشدّ الأفراد تهميشاً. ومن المحتمل أن يكون حصولهن على التعليم أو على فرص تعلم لغة الأغلبية أو اللغة الرسمية أقل من غيرهن، و/أو بسبب التمييز على أساس الجنس أو العرق. وتبين الابحاث أن أدائهن يتحسن جداً عندما يتلقين تعليمهن بلغتهن الخاصة، وبالتالي يزداد احتمال مواصلتهن الدراسة أو الخروج من طوق العزلة والفقر.

كما يتحسن تواصلهن مع الخدمات العامة في المجالات الحيوية لنساء الأقليات مثل الرعاية الصحية، عندما تُستخدم لغتهن الخاصة فيها بشكل فعال. وتشير المبادرات المختلفة إلى أن استخدام لغات الأقليات للوصول إلى النساء فعالٌ بصفة خاصة لزيادة مشاركتهن وتمكينهن.

فيتنام: عندما تتقاسم القابلات ومرضاهن نفس اللغة، تتحسن النتائج بشكل أفضل

تظهر الأبحاث أن أحد أكثر التدخلات أهميةً لكي تكون الأمومة آمنةً هو التأكد لدى كل ولادة من وجود مقدم رعاية صحية مدرَّب لديه مهارات القبالة. في فيتنام، تموت ما بين ٥ و٧ نساء كل يوم بسبب مضاعفات الحمل أو الولادة. وتحصل معظم الوفيات في مناطق الأقليات العرقية النائية والجبلية، ويرجع ذلك جزئياً إلى نقص القابلات والعاملين في مجال الرعاية الصحية. كما تحول الحواجز الثقافية في تلك المناطق بين الكثير من النساء وبين استخدام خدمات الصحة الإنجابية.

ولمعالجة هذه المسألة تدعم الحكومة وشركاء التنمية الدوليين مبادرة تدريب النساء المحليات ليصبحن قابلاتٍ متمركزاتٍ في القرى. إن فهم القابلات الجديدة للغة مرضاهن ولثقافتهن ونظمهن العقائدية هو السبيل لكسب ثقة النساء وتشجيعهن على الحصول على الخدمات الصحية المناسبة. وتقول «تي»، وهي قابلة تلقت التدريب حديثا: «النساء راضيات عن عملي». «إنهن يثقن بي لعدة أسباب: لقد وُلدتُ وترعرعت في هذه القرية. ولذا فهن يعرفنني ... ونحن ننتمي إلى نفس الأقلية العرقية ونتكلم اللغة نفسها». تلك الثقة تسهّل على «تي» الاقتراب من النساء لتوفير مجموعة متنوعة من الخدمات الصحية.

كما ساعدت على التغلّب على بعض التقاليد (ومن ضمنها حالات الولادة في الغابة) التي كانت تتسبّب في تأخّر حصول الأمهات على خدمات صحة الأمهات».

المصدر: اليونسكو، Why Language Matters for the Millennium Development Goals (بانكوك: اليونسكو، ٢٠١٢)، ص ٢٩.

٣ استخدام أفضل للموارد

يتميز استخدام لغات الأقليات في التعليم العام وغيرها من المجالات، من الناحية المالية، بكفاءة وفعالية أكبر من حيث الكلفة. البرامج التعليمية باللغة الرسمية وحدها قد «تقل تكلفتها بحوالي ٨ في المائة في السنة الواحدة عن التدريس باللغة الأم، لكن تكلفة تعليم الطالب الإجمالية باللغة الرسمية وحدها خلال المرحلة الابتدائية لمدة ست سنوات تزيد بـ ٢٧ في المائة عن التدريس باللغة الأم في نفس الفترة، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى الاختلاف في معدلات الرسوب والانقطاع عن الدراسة».[٦] كما أنه ليس من الكفاءة والفعالية من حيث الكلفة في شيءٍ إنفاقُ المال والموارد على الحملات الإعلامية أو البث الإذاعي العام بلغة لا يفهمها جيداً جميع السكان. إن استخدام لغات الأقليات في مثل هذه الحالات يمثل استخداماً أفضل للموارد من أجل الوصول إلى جميع شرائح المجتمع.

[٦] البنك الدولي (الحاشية ٢).

٤ تحسين نوعية التواصل والخدمات العامة

إن استخدام لغات الأقليات كلغة لتقديم الخدمات والتواصل يؤدي أيضا إلى تقديم الخدمات العامة بشكل أفضل وأكثر فعالية، وذلك عن طريق تحسين نوعية كلٍ من الرعاية الصحية، والخدمات الاجتماعية، والتعليم، وإسداء المشورة في مجال العمل، والعدالة، وغيرها من الخدمات العامة وتحسين إمكانية الحصول على كل من ذلك. وبما أن التواصل هو اداه ذات اتجاهين، ينبغي على السلطات ألاّ تسعى لفرض استخدام لغة رسمية واحدة على الجميع في جميع الحالات. وينبغي عليها أن تحاول جاهدةً الوصول إلى أولئك الذين يتقاسمون لغةً مختلفةً من بين سكانها. إن عدم التعامل مع الأقليات بلغتهم يزيد من شعورهم بالإقصاء، في حين أن استخدام لغات الأقليات يُمكِّن من الوصول إلى الناس بشكل مباشر ويزيد من مشاركتهم بشكل أكثر فعالية. ويمكن أن ينقذ الأرواح أيضاً، لأن اللغة قد تكون عائقاً رئيسياً يحول دون الحصول على الخدمات الصحية.

منغوليا: التركيز على لغات الأقليات يساعد على بناء الأمن البشري

تشهد منغوليا نمواً سريعاً ومع ذلك لا تزال الأقليات العرقية واللغوية يعانون من الحرمان الشديد. وإدراكاً منها لهذا الوضع، فإن الحكومة المنغولية والعديد من وكالات الأمم المتحدة، بما فيها اليونسكو ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف، أطلقت في عام ٢٠٠٩ مشروعاً لتعزيز الأمن البشري على المدى الطويل والاكتفاء الذاتي لنساء الريف والأقليات العرقية واللغوية الضعيفة، بما في ذلك مجتمعات الرحل.

وتمثل أهمية اللغات المحلية الموضوع الأساسي الذي تعالجه مجموعة من المبادرات الرامية إلى تحسين حصول الأقليات على التعليم والمعلومات الصحية والتدريب على المهارات. ويوجد دعم للبث الإذاعي والمرئي باللغات المحلية لتقديم المعلومات الأساسية الاقتصادية والصحية والتعليمية وغيرها. كما يتزايد الاعتراف بلغات الأقليات ودعمها فيما يتعلق بتربية الأطفال، وتعليم الكبار غير النظامي، والتدريب على المهارات وتحديد الفرص التجارية. ويهدف المشروع إلى تعزيز سياسة منغوليا الحالية والمستقبلية وممارساتها في دعم جميع الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة الهدف ٧، ويُؤمَل أن يوفر تركيزها على اللغات المحلية دروساً مفيدةً لصانعي السياسات.

المصدر: اليونسكو Why Language Matters for the Millennium Development Goals. (بانكوك: اليونسكو، ٢٠١٢)، ص ٤١.

٥ المساهمة في الاستقرار ومنع نشوب النزاعات

من المرجح أنه سيتم تفادي التوترات والنزاعات العرقية داخل الدولة، عندما يتم إعمال الحقوق اللغوية لمعالجة أسباب الاغتراب والتهميش والإقصاء. وبما أن استخدام لغات الأقليات يساعد على زيادة مستوى مشاركة الأقليات، وحضورهم وظهورهم ضمن الدولة وحتى على فرص عملهم، فمن المرجح أن يساهم ذلك بشكل إيجابي في الوحدة والاستقرار. وعلى

> **"عندما تنص الدساتير على حقوق الأقليات، ويتم تنفيذها من خلال النظام الانتخابي ونظامي العدالة والتعليم، كل ذلك قبل أن تُتاح الفرصة لتفاقم نزاع ما، فمن المحتمل ألّا يحدث صراع على الإطلاق."**

المصدر: بالدوين، سي.، وتشايمان، سي. وغراي، زي Minority Rights: The Key to Conflict Prevention.. (المجموعة الدولية لحقوق الأقليات: لندن، ٢٠٠٧)، ص. ٢.

النقيض من ذلك، عندما ينطوي استخدام لغة رسمية واحدة وحدها على التمييز المأساوي ضد الأقليات، فمن المرجح أن ينجم عن ذلك اندلاع أعمال العنف. وهذا هو أحد الأسباب التي دفعت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى تطوير "توصيات أوسلو المتعلقة بالحقوق اللغوية للأقليات القومية" كأداة لمنع نشوب النزاعات.

٦ تشجيع التنوع

إن فقدان التنوع اللغوي هو خسارة للتراث الإنساني. وينبغي على الدول ألّا تقتصر على تحبيذ لغة رسمية واحدة أو بضع لغات عالمية، بل ينبغي عليها تقدير العناصر الأساسية للهوية مثل لغات الأقليات، واتخاذ خطوات إيجابية لتشجيعها وصيانتها وتطويرها، حيثما كان ذلك ممكناً. إن استيعاب التنوع اللغوي باحترام ونشاط هو السمة المميزة لمجتمع شامل يستوعب الجميع، كما يمثّل إحدى السبل الأساسية لمكافحة التعصب والعنصرية. ويمثّل احتضان الحقوق اللغوية خطوةً واضحةً في اتجاه تشجيع التسامح والحوار بين الثقافات، كما أنه يبني أسساً أقوى لاستمرارية احترام التنوع.

> **"اللغة هي مفتاح الإدماج. فهي تحظى بأهمية محورية في النشاط البشري والتعبير عن الذات والهوية. إن الاعتراف بالأهمية التي يوليها البشر للغتهم الخاصة يعزز نوعاً من المشاركة الحقيقية في التنمية يحقق نتائج دائمة."**

المصدر: اليونسكو، Why Language Matters for the Millennium Development Goals (بانكوك: اليونسكو، ٢٠١٢).

الباب الثالث

فهم النهج القائم على حقوق الإنسان في التعامل مع المسائل اللغوية وتطبيقها

يمكن تقديم النهج القائم على حقوق الإنسان في التعامل مع اللغات على أنه منهج قوامه «الاعتراف - التنفيذ - التحسين» لضمان امتثال سلطات الدولة بشكل فعال لالتزاماتها. ويجب أن تعترف القوانين والسياسات والإجراءات بالحقوق اللغوية في إطار حقوق الإنسان، وعلى سبيل المثال، يجب على السلطات إدراج هذه الحقوق في سلوكها وأنشطتها، كما يجب عليها وضع آليات لمعالجة المشاكل اذا وجدت وتحسين الامتثال على نحو فعال.

وتكمن أهمية النهج القائم على حقوق الإنسان لتطبيق الحقوق اللغوية نظراً للأسباب التالية:

- تعتمد على الأدوات والآليات وهياكل الرصد والتطبيق المطبقة والتي تهدف لحماية وتعزيز حقوق الإنسان على المستوى الدولي والإقليمي وعلى المستوى الداخلي للدولة . أما تصوير الحقوق اللغوية على أنها استثناء، أو خاصة أو غير معتادة فيمكن أن يؤدي إلى سوء التفاهم، أو المقاومة أو الرفض. إن الاعتراف بها وتسليط الضوء على كونها جزءاً من نموذج حقوق الإنسان يوفر فرصاً أكبر للاستجابة بفعالية للقضايا اللغوية من خلال العمل ضمن سياق القانون الدولي لحقوق الإنسان، والنظم القانونية المحلية.
- توفر مدخل حقوق الإنسان التي يساعد على تفصيل وتوجيه الكيفية المناسبة السياسات اللغوية المختلفة. ويمكن لمشاركة المصادر القيِّمة للخبرة والمعرفة من دول مختلفة أن تساهم في وضع أمثلة على الممارسات الجيدة بين الدول. وهذا يساعد على ترجمة الحقوق اللغوية المنصوص عليها القانون والمعايير الدولية إلى تشريعات وسياسات وإجراءات عملية.
- يمكن أن يساعد على تحديد وتقليل السياسات اللغوية التي لا تتماشى مع المعايير الدولية والتي قد تؤدي إلى إقصاء وتهميش شرائح كبيرة من سكان الدولة بل وحتى الصراع. إن النهج المبني على حقوق الإنسان في التعامل مع القضايا اللغوية الذي يُمارَس على نحو منتظم ومنهجي يساعد على تحديد القضايا والآثار السلبية، مع توفير السبل والوسائل المناسبة للتعامل معها ولتصحيحها.

وهناك أربعة مجالات أساسية في النهج القائم على حقوق الإنسان في التعامل مع اللغات:

الكرامة

تعلن المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن البشر يُولدون جميعاً أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق. وهذا مبدأ أساسي في القانون الدولي. وينصّ التعليق على إعلان الأمم المتحدة لحقوق الأقليات على أن الحوكمة الرشيدة تتضمن ترتيباتٍ قانونيةً وإدارية وإقليمية من شأنها السماح بتيسير شؤون الجماعات على نحو بناء وسلمي على أساس المساواة في الكرامة والحقوق للجميع، والسماح بالتعددية التي لا بد منها لكي يمكن للأشخاص الذين ينتمون إلى جماعات مختلفة الحفاظُ على هويتهم وتنميتُها. إن تلبية تطلعات الأقليات والحفاظ على حقوقهم يمثلان اعترافاً بكرامة جميع الأفراد وتساويهم، ويعززان التنمية التشاركية كما يساهمان في الحد من حالات التوتر داخل الدول وفيما بينها.[٧]

[٧] تعليق الفريق العامل المعني بالأقليات على إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية، < https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G05/133/80/pdf/G0513380.pdf?OpenElement >.

الحرية

يتمثل أحد أهم مجالات الحقوق اللغوية في المجال الخاص حيث يكون القانون الدولي لحقوق الإنسان مطبق لضمان الحرية اللغوية في المسائل الخاصة. ويشمل ذلك بوضوح الأنشطة التجارية الخاصة وما يتصل بها من معلومات،[٨] ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص،[٩] وتقديم مسرحية خاصة على خشبة المسرح بلغة الأقلية، والأنشطة أو الأحداث السياسية والتشاركية الخاصة، والمطبوعات الخاصة، وحتى الشكل اللغوي لاسم الشخص نفسه.[١٠] وتندرج ضمن مجال الحقوق اللغوية اللغةُ المستخدمة في جميع الأنشطة الخاصة، بما في ذلك لغة التدريس في الأنشطة التعليمية الخاصة أو في البث. وبصفة عامة، لا يجوز حظر حرية التعبير، وبما يشمل الحرية في استخدام اللغة التي يختارها الفرد، ما لم يكن ذلك ضرورياً ومبرَّراً بعدد محدود جداً من الأسباب الاستثنائية والمحصورة في القانون، مثل حماية النظام العام، أو الصحة العامة أو الآداب العامة، أو حظر التحريض على الكراهية. يجب أيضا عدم تعرض جماعات الأقليات اللغوية للاضطهاد والتهديد بناء على هوياتهم كأقليات لغوية. ولذا يجب على السلطات حمايتهم من جرائم الكراهية وغيرها من أشكال التعصب المحظورة، بما في ذلك في وسائل التواصل الاجتماعي.

وقد تنطوي الظروف المختلفة على مجموعة مختلفة من حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، قد يثير استخدام لغة طقوس دينية قضايا حرية الدين. وبصفة عامة، سوف يستند الاعتراف بالحرية اللغوية كحق لغوي أساسي في القانون الدولي على واحد من الالتزامات القانونية الدولية التالية الناتجة عن معاهدات حقوق الإنسان الدولية:

- حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية الدين؛
- الحق في حياة خاصة؛
- حق أفراد الأقليات في استخدام لغتهم الخاصة مع الأفراد الآخرين من جماعاتهم؛
- حظر التمييز.

لا يقتصر الحق في المساواة من دون تمييز على الأنشطة الخاصة فقط، بل يمكن أيضا أن يُثار في الحالات التي تؤثر فيها السياسات أو اللوائح التنظيمية اللغوية على خيارات أو تفضيلات لغوية خاصة.

إن الحرية الفردية في المجال الخاص، بما في ذلك فيما يتعلق باللغة المستخدمة، هي سمة أساسية من سمات المجتمعات الحرة، الشاملة للجميع، الديمقراطية. الأنشطة الخاصة في مجالات من قبيل التعليم والحياة الأسرية، وأسماء الأفراد أو الأماكن، ووسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية الخاصة، والأغاني، والفعاليات الثقافية، والاحتفالات الدينية، والأنشطة التجارية أو السياسية التي تنظمها قبل أطراف خاصة، تخضع كلّها للحرية اللغوية العامة التي تتمتع بها الأطراف القائمة بهذه الأنشطة.

---

[٨] بالانتاين، وديفيدسون، وماكنتاير ضد كندا، لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، Rev.1/1989/385 وCCPR/C/47/D/359/1989 ، بتاريخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٣.

[٩] أورانيو توكسو وآخرون ضد اليونان، المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، 01/74989، بتاريخ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

[١٠] ريهمان ضد لاتفيا، لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، CCPR/C/100/D/1621/2007، بتاريخ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

المساواة وعدم التمييز

لكل إنسان الحق في حماية متساوية وفعالة ضد التمييز على أساس اللغة. ويعني ذلك أن التفضيلات اللغوية التي تحرم أو تقصي أفراداً معينين، دون سبب وجيه أو تعسفاً، هي شكل من أشكال التمييز المحظورة. وينطبق ذلك على التفرقة في المعاملة بين أي لغات، بما في ذلك اللغات الرسمية،[١١] أو بين لغات الأقليات واللغات الرسمية.[١٢] ويجب على السلطات احترام الحق في المساواة وإعماله في كل مجال من مجالات أنشطة الدولة أو خدماتها، وحظر التمييز في المسائل اللغوية، بما في ذلك في اللغة المستخدمة لتقديم الخدمات الإدارية،[١٣] والوصول إلى القضاء،[١٤] وتنظيم الخدمات المصرفية من قبل السلطات،[١٥] والتعليم العام،[١٦] بل وحتى الحصول على الجنسية.[١٧]

إن الحظر العام للتمييز الوارد في معاهدات مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وكذلك في الوثائق التوجيهية مثل مبادئ اللغة والتعليم، والتوصيات لمحفل الأمم المتحدة المعني بقضايا الأقليات على تنفيذ إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية، يشير إلى أن أكثر الطرق كفاءةً وفعاليةً لمعالجة التفضيلات اللغوية بشكل معقول ومن دون تعسف، - وبالتالي من دون تمييز- هو اعتراف الدول على نطاق واسع بمبدأ التناسب، ودمجها له واتباعه، متى كان ذلك ممكنا، في تشريعاتها وسياساتها وممارساتها.

إن تطبيق حظر التمييز على أساس اللغة والأحكام المماثلة القائمة على المساواة هو التزامٌ على الدولة يتمثل بأن تكون التفضيلات اللغوية معقولةً وغير تعسفية. ولا يؤثر ذلك على قدرة الدولة على تحديد لغتها (أو لغاتها) الرسمية، ولكن يتضمن ان تكون أي سياسة لغوية، أو تفضيل أو حظر لغوي، أن يتوافق مع الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان. ويركز هذا النهج القائم على حقوق الإنسان على التفرقة في المعاملة بين الأفراد، وليس بين اللغات. وبالتالي فإن الآثار السلبية المحتملة على الأفراد، مثل الحرمان أو الإقصاء، بدلا من الآثار على اللغات، هي التي تُؤخَذ بعين الاعتبار لدى تقييم مدى معقولية أي تفضيل لغوي في السياسات أو الدعم أو الخدمات المقدمة على جميع المستويات من قبل سلطات الدولة وكذلك في الإجراءات. والنهج الأساسي لتحديد المعقولية هو استخدام مبدأ التناسب في جميع المسائل اللغوية المتعلقة بالخدمات العامة كنقطة انطلاق، لأقصى درجة ممكنة حسب الظروف المحلية.

إن قضايا الحرمان والإقصاء والمعقولية هي قضايا محورية بالنسبة للأساس الذي يقوم عليه نهج التناسب في استخدام لغات الأقليات في الخدمات العامة للدولة وغيرها من الأنشطة. ويؤدي استخدام لغات الأقليات إلى اتصالات وتبادل معلومات أفضل وأكثر كفاءةً وشمولًا من قبل السلطات العامة. وتزداد فرص العمل والفرص الاقتصادية أيضا لدى جعل لغة الأقلية لغة خدمة عامة لدرجة عادلة ومتناسبة، كما يصل تقديم الخدمات بما في ذلك في المجالات الحيوية مثل الصحة العامة إلى الأفراد بصورة مباشرة أكثر وبفعالية أكبر حين يكون التقديم بلغتهم الخاصة. ويفهم الأفراد بشكل أفضل المعلومات التي تقدّمها لهم وسائل الإعلام العامة بلغتهم الخاصة. بل وتكون الآثار المترتبة على استخدام لغات الأقليات

[١١] كيفن ماغوانغا غونم وآخرون ضد الكاميرون، اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، قسم الاتصالات ٢٠٠٣/٢٦٦، بتاريخ ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٩.

[١٢] ج. غ. أ ديرغارت وآخرون. ضد ناميبيا، لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، CCPR/C/69/D/760/1997 بتاريخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٠.

[١٣] ج. غ. أ ديرغارت وآخرون. ضد ناميبيا، (الحاشية ١٢).

[١٤] بيكيل وفرانز ضد إيطاليا، المحكمة الأوروبية، C-275/96، بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

[١٥] ماغوانغا غونم وآخرون ضد الكاميرون، (الحاشية ١١).

[١٦] القضية المتعلقة بجوانب معينة من القوانين المنظمة لاستخدام اللغات في التعليم في بلجيكا، ضد بلجيكا، المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، 63/1769, 63/1994, 2126/64/ 62/1474. 62/1677, 62/1691 بتاريخ ٢٣ تموز/يوليه ١٩٦٨ (رقم ٢).

[١٧] قضية منح الجنسية الكوستاريكة، المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان،OC-4/84 ، رأي استشاري بتاريخ ١٩ كانون الثاني/يناير عام ١٩٨٤.

في التعليم العام ذات أثر بالغ. وتؤكّد الدراسات التي نُشرت من قبل البنك الدولي[١٨] واليونسكو،[١٩] واليونيسيف،[٢٠] وفي أجزاء مختلفة من العالم،[٢١] أن الاستخدام المتناسب للغة الأقليات في التعليم، مع تدريس اللغة الرسمية بشكل جيد في نفس الوقت:

١. يكون أكثر فعالية من حيث الكلفة على المدى الطويل.
٢. يقلل نِسب الانقطاع عن الدراسة والرسوب.[٢٢]
٣. يؤدي إلى نتائج مدرسية أفضل بشكل ملحوظ، خاصةً بالنسبة للفتيات.[٢٣]
٤. تحسين مستويات القدرة على القراءة والكتابة والطلاقة في كل من اللغة الأم واللغة الرسمية أو لغة الأغلبية.[٢٤]
٥. يؤدي إلى زيادة مشاركة الأسرة والمجتمع والدعم من قِبلهما.

وهكذا فإن استخدام لغات الأقليات في الأنشطة العامة الإدارية وغيرها من الدولة ينطوي على قضايا أساسية كالشمول للجميع والمشاركة والوصول إلى الخدمات والجودة والفعالية.

الهوية

في المجتمعات الشاملة، تكون كلٌّ من الهوية الفردية والهوية الوطنية مهمةً: دون أن تتنافي إحداهما مع الأخرى. وهذا يشمل مركزية اللغة بوصفها سمةً مميّزة لهوية كلّ من الأقليات اللغوية والمجتمعات.

وينبغي على السلطات قبول اسم الفرد الخاص به واستخدامه بلغته، بالإضافة إلى السماح له باستخدام اسم الفرد في سياقات خاصة.٢٥ كما يعني اتباع نهج غير تمييزي وشامل للجميع وفعال لقضايا اللغة استخدام الأسماء الطبوغرافية وأسماء الشوارع بلغات الأقليات في المناطق التي تتركز فيها الأقليات أو التي كانت لها فيه حضور تاريخي مهم. وينبغي أن يتضمن الاعتراف والاحتفال بالهوية الوطنية اعترافاً بمساهمات جميع مكونات المجتمع، بما في ذلك مساهمات الأقليات ولغاتها.

إن تشجيع الهوية الوطنية واللغات الرسمية هدف هو مشروع من منظور حقوق الإنسان. ومع ذلك، فإن التدابير التي تسعى إلى تشجيعها يجب ألّا تكون قسريةً أو متعارضة مع التزامات حقوق الإنسان تجاه الأقليات، لا سيما حين تؤثر على هويتهم. وقد شدّدت المادة الأولى من إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو عرقية وإلى أقليات دينية ولغوية على مركزية الهوية.

وبالطبع يؤدي احترام الحقوق اللغوية عموماً إلى الحفاظ على الهوية إلا أن مسألة الأسماء ترتبط في كثير من الأحيان ارتباطاً أوثق بالهوية والكرامة. فأسماء الأفراد، والمجتمعات والأقاليم، تمثّل حلقة وصل مع التقاليد والثقافة والتاريخ والانتماء، ويمكن أن تكون مثيرةً للمشاعر وذات دلالة عميقة.

---

[١٨] دوتشر، ن. وتاكر، غ. ر The Use of First and Second Languages in Education: A Review of Educational Experience.. (البنك الدولي: واشنطن العاصمة،١٩٩٧)؛ البنك الدولي (الحاشية ٢).

[١٩] لوبيز، ل.إي.. Reaching the unreached: indigenous intercultural bilingual education in Latin America ، ورقة بحثية بتكليف من اليونسكو، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع ٢٠١٠، الوصول إلى المهمّشين (اليونسكو، ٢٠١٠).

[٢٠] اليونيسيف، «Action Research on Mother Tongue-based Bilingual Education: "Improving the equity and quality of education for ethnic minority children in Viet Nam"، أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، متاح على الموقع الشبكي:<http://www.unicef.org/vietnam/Edu_Pro_Brief_3_-_8_pages.pdf>.

[٢١] اليونسكو (حاشية رقم ٤)؛ كوسونن، ك. وبيرسون، ك. ر. «Languages, identities and education in Thailand»، في: بيتر سيركومب وروواني توباس (محرران)، Language, Identities and Education in Asia (ماكميلان بالغريف، ٢٠١٤)؛ البارون، ك.. «ACLU sues state over English-language instruction. EdSource» بتاريخ ٢٤ أبريل ٢٠١٣، <http://edsource.org/today/2013/aclu-sues-state-over-english-language-instruction/30901#.UvsFZ_t_LSe>.

[٢٢] التجمع من أجل تطوير التعليم في أفريقيا، 'Language and education', ADEA Newsletter (من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٥)، ص. ١٣.

[٢٣] بنسون، سي.. Girls, Educational Equity and Mother Tongue-based Teaching (اليونسكو: بانكوك، ٢٠٠٥). <http://www.unescobkk.org/resources/e-library/publications/article/girls-educational-equity-and-mother-tongue-based-teaching/>.

[٢٤] كامينز، جي. (٢٠٠٠)، Language, Power and Pedagogy: Bilingual Children in the Crossfire (Multilingual Matters: كليفيدون، المملكة المتحدة، ٢٠٠٠).

[٢٥] ريهمان ضد لاتفيا (الحاشية ١٠).

الباب الرابع

تطبيق حقوق لغوية معينة

يهدف هذا القسم إلى مساعدة واضعي السياسات، وسلطات الدولة وغيرهم ممن يفكّرون في نوع التدابير اللازمة لتنفيذ المعايير الدولية لحقوق الإنسان للأقليات اللغوية، على تبني التشريعات والسياسات المناسبة والكفؤة، ومراعاة احتياجات الجماعات اللغوية المختلفة ومصالحهم بغية ضمان اندماجهم في المجتمع. ويتم ذلك من خلال وصف ما يلي بإيجاز في كل مجال من مجالات تطبيق الحقوق اللغوية:

- ما المطلوب فعله؛
- لماذا ينبغي فعله؛
- على أيّ أساس قانوني ملزم أو غيره من الأسس يمكن فعله؛
- الممارسات الجيدة.

٤.١ التعليم العام

ما المطلوب فعله؟

حيثما يكون الطلب العددي عالياً بما فيه الكفاية، يجب توفير خدمات التعليم العام بلغات الأقليات إلى الدرجة الملائمة، مع اتباع نهج التناسب بصفة عامة. وهذا يشمل جميع مراحل التعليم العام من رياض الأطفال إلى الجامعة. فإذا لم يتيسر ذلك بسبب الطلب، أو تركّز الناطقين بها أو عوامل أخرى، فيجب على سلطات الدولة على الأقل ضمان توفر تعليم لغات الأقليات إلى أقصى حد ممكن عملياً. بالإضافة الى ذلك، يجب أن يتوفّر لجميع الأطفال فرصة تعلّم اللغة (أو اللغات) الرسمية.

لماذا ينبغي فعله؟

حقوق الأقليات اللغوية هي حقوق إنسان يجب احترامها، بما في ذلك ما يتعلق بالدرجة الملائمة في استخدام لغات الأقليات. ويتناول التعليم ما قد يكون الحق المركزي اللغوي للأقليات، كما أنه أساسي في الحفاظ على التنوع اللغوي. فاللغة التي لا يتمّ تدريسها هي لغةٌ سوف تتلاشى في نهاية المطاف.

وقد تم الآن علمياً تأكيد فوائد التعليم باللغة الأم إلى درجة كبيرة من خلال الدراسات حول أطفال الأقليات في أجزاء مختلفة من العالم.[٢٦]

وتحظى قضية فعالية التعليم بلغات الأقليات من حيث الكُلفة باهتمام أقلّ في كثير من الأحيان مع أنها تكتسي نفس القدر من الأهمية. التعليم بلغة الأقلية هو أكثر فعالية من حيث الكُلفة، حتى وإن كانت بعض تكاليفه الأولية أعلى بقليل من ناحية المواد التعليمية أو التدريبية، لأنه ينتج المزيد من خريجي المدارس الثانوية بالمقارنة مع التعليم باللغة الرسمية وحدها الذي يُعدّ أرخص منه. وقد أظهرت بشكل مباشر الدراساتُ القليلة التي بحثت مسألة تكلفة التعليم العام

[٢٦] اليونسكو (الحاشية ٤)؛ كوسونن، وبيرسون، (الحاشية ٢١)؛ لوبيز، ل. إ. (الحاشية ١٩)؛ دوتشر وتاكر، غ.ر. (الحاشية ١٨).

حسب خريج المدرسة الثانوية الناجح الواحد أن هذه التكلفة تكون أقلّ في مدارس الأقليات مما هي عليه في المدارس العامة الأخرى، بسبب معدل النجاح الأعلى في مدارس الأقليات. وقد ثبت أن المدارس التي تستخدم أيضاً لغات الأقليات في التواصل مع أولياء الأمور تزيد من مشاركتهم وتحسّن فهمهم لدراسة أبنائهم.[٢٧]

ففي غواتيمالا، على سبيل المثال، قُدِّرت التوفيريات المُحقَّقة في التكاليف على المدى الطويل نتيجةً للتعليم القائم على لغتهم الأولى لجميع الأطفال الذين لا يتكلمون اللغة الرسمية بما يساوي تكلفة التعليم الابتدائي لـ ١٠٠٠٠٠ طالب سنويا، أو وفورات محتملة بقدر ٣١ مليون كتزالاً (أي ٥ ملايين دولار أمريكي).[٢٨] واستخلصت دراسةٌ مماثلة في مالي إلى أن البرامج التعلمية باللغة الفرنسية فقط تكلف حوالي ٨ بالمئة أقل عن التعليم بلغة الام، ولكن يكون إجمالي تكلفة الطالب خلال الست سنوات في المرحلة الابتدائية حوالي ٢٧ بالمئة أكثر، ويكمن السبب الأساسي في الاختلاف في معدلات الرسوب والتسرب.[٢٩]

على أيّ أساس قانوني ملزم أو غيره من الأسس يمكن فعله؟

- المادة ٢ في فقرتها الفرعية (٢) + المادة ١٣ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الأمم المتحدة)
- المادة ٢٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (الأمم المتحدة)
- المادة ٥ في فقرتها الفرعية (هـ) (٥) من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (الأمم المتحدة)
- المادة ٢ + المواد ٢٨، و٢٩، و٣٠، من اتفاقية حقوق الطفل (الأمم المتحدة)
- المبدأ رقم ١، من مبادئ اليونسكو في اللغة والتعليم (٢٠٠٣)
- المادة ١ + المادة٤، من الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم (اليونسكو)
- المادة ١٤ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان + البروتوكول رقم ١ المضاف إلى هذه الاتفاقية (مجلس أوروبا)
- المادة ١٤ من الاتفاقية الإطارية لحماية الأقليات القومية (مجلس أوروبا)
- المادة ٨ من الميثاق الأوروبي للغات الإقليمية أو لغات الأقليات (مجلس أوروبا)
- المادة ٤ من إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية (الأمم المتحدة)
- التوصية رقم ١٨، من المذكرة التوجيهية الأمين العام للأمم المتحدة بشأن التمييز العنصري وحماية الأقليات (٢٠١٣)
- التوصيات ١١ إلى ١٨ من توصيات لاهاي المتعلقة بالحقوق التربوية للأقليات القومية (منظمة الأمن والتعاون في أوروبا)

المصدر: اليونسكو،Why Language Matters for the Millennium Development Goals (بانكوك: اليونسكو، ٢٠١٢)، ص ٤١.

[٢٧] بنك البيانات بشأن اتجاهات الطفل، School communication in parents' native language، تشرين الأول/أكتوبر٢٠١٥، <http://www.childtrends.org/?indicators=school-communication-in-parents-native-language>.

[٢٨] باترينوس، ح. وفيليز، إ. "Costs and benefits of bilingual education in Guatemala: a partial analysis"، المجلة الدولية للتطوير التربوي، المجلد ٢٩، العدد ٦ (٢٠٠٩)، الصفحات ٥٩٤-٥٩٨، ص. ٥٩٧.

[٢٩] البنك الدولي (الحاشية ٢).

الشكل: مقارنة الإنجاز المدرسي في الصف السادس الابتدائي حسب المحافظات في جنوب أفريقيا، بين المناطق التي تكون فيها اللغة المستخدمة في المنزل هي نفس لغة التعلم والتعليم (بولت) والمناطق التي تختلف فيها اللغة المستخدمة في المنزل عن لغة التعلم والتعليم.

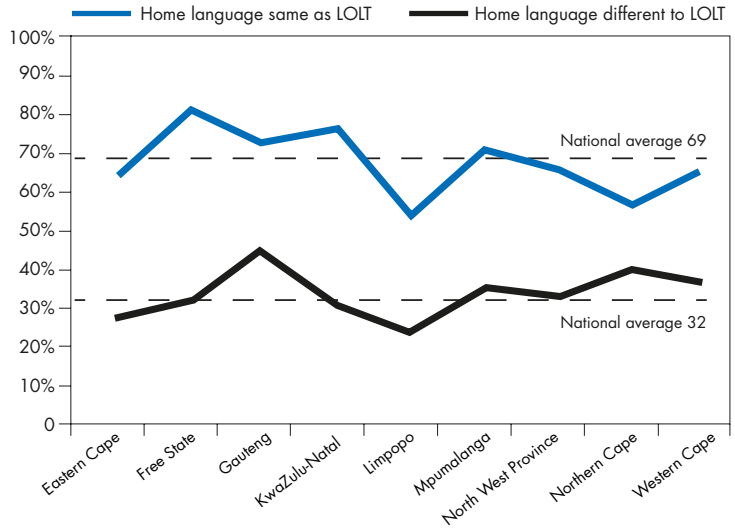

Source: Grade 6 Systemic Evaluation National Report, Pretoria: Department of Education, 2005

ملاحظة: الخط الأزرق يبيّن أن الأداء المدرسي من قبل الأطفال الذين يُدرَّسون بلغتهم الخاصة في السنوات الأولى من التعليم، أفضل بكثير من أداء الأطفال الذين يُدرّسون بلغةٍ ليست لغتهم الخاصة (الخط الأسود).

كيف ينبغي فعله؟

معظم البلدان التي توفّر بشكل فعال التعليم العام في بلغات الأقليات تتبع ثلاثة مبادئ أساسية هي:

١. مبدأ التناسب، المُستنِد إلى حد كبير، لا حصراً، على عدد من العوامل العملية: عدد وتركّز الناطقين باللغة، ومستوى الطلب واستخدام اللغة المسبق كوسيلة للتعليم، وبالتالي توافر الموارد.

٢. مبدأ العرض النشط، حيث يتيسّر الوصول إلى التعليم العام بلغات الأقليات، ويُشجَّع بنشاط.

٣. مبدأ شمول الجميع، الذي يتم بموجبه إعطاء جميع الطلاب فرصة تعلم اللغة الرسمية وتعلّم التفاهم بين الثقافات.

إن التعليم العام باللغة الأم ينبغي "أن يمتد إلى أبعد مرحلة ممكنة من مراحل التعليم"[٣٠] حتى التعليم الجامعي العام، وبما في ذلك هذا التعليم نفسه، حيثما كان ذلك ممكناً.[٣١] والوضع المثالي هو أن يستمر التعليم باللغة الأم لمدة لا تقل عما يتراوح على الأقل بين ست إلى ثماني سنوات - أو أكثر من ذلك متى ما كان ممكناً. فإذا تعذّر هذا الأمر بسبب الطلب، أو توزيع الناطقين أو عوامل أخرى، فينبغي على سلطات الدولة توفير ما يلزم لتدريس لغات الأقليات لأقصى درجة ممكنة. وينبغي تجنب استخدام لغة واحدة كوسيلة للتعليم لبضع سنوات فقط في المرحلة الابتدائية، ثم التحول عنها تماماً إلى

[٣٠] اليونسكو ، مبادئ اللغة والتعليم، المبدأ رقم ١.

[٣١] منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، توصيات لاهاي المتعلقة بالحقوق اللغوية للأقليات القومية، التوصيتان ١٧ و١٨.

لغة أخرى، لأن ذلك قد يؤدي إلى ارتفاع معدلات / نسب الانقطاع عن الدراسة أو الفشل، بل وقد يؤدي إلى انخفاض مستويات القدرة على القراءة والكتابة في كلٍّ من لغة الأقلية واللغة الرسمية.

وإذا حُصر استخدام لغات الأقليات كوسيلة للتعليم على السنوات الأولى من التعليم فقط، فينبغي، حيثما كان ذلك ممكنا، التدرّج في زيادة كمية التدريس باللغة الأخرى غير لغة الأقلية. ومن شأن هذا أن يؤدي إلى نتائج تربوية أفضل.[٣٢] وحيثما يتم استخدام لغات الأقليات كوسيلة رئيسية للتعليم في النظام التعليمي بأكمله في المدارس العامة، يجب أيضاً أن تكون الامتحانات النهائية بتلك اللغة نفسها.

ويجب أن تأخذ امتحانات القبول أو شروط القبول في الجامعات الحكومية والمؤسسات التعليمية الحكومية الأخرى في الاعتبار استخدام لغات الأقليات كوسيلة للتعليم في النظام التعليمي. ويجب وضع امتحانات بلغات الأقليات، أو عندما يتعذر ذلك، وضع بعض الترتيبات الأخرى لاستيعاب الأقليات بحيث لا يتم حرمانهم من دون سبب وجيه أو إقصاؤهم من دون مراعاة التناسب في الحصول على التعليم العالي.

ولا يجوز استخدام الاختلافات اللغوية كذريعة لفصل الطلاب على أسس عرقية أو عنصرية في التعليم.[٣٣] ولا يعتبر استخدام لغات الأقليات كوسيلة للتعليم، عندما يكون مفتوحاً لجميع من يتقاسمون نفس اللغة، بغض النظر عن العرق أو الاثنية، تفرقةً تمييزية ولا تفرقةً غير جائزة.[٣٤]

ومن أجل تشجيع التسامح والإدماج، ينبغي على جميع الطلاب التعرف على بعضهم البعض: يجب ألّا تُمنَع الأقليات من فهم ثقافة ولغة المجتمع الوطني ككل أو من المشاركة في أنشطته، ويجب أيضا أن تُعطى الأغلبية فرصاً مماثلة فيما يتعلق بثقافات ولغات الأقليات.

ويجب أن يكون تمويل والإنفاق على جميع الأنشطة التعليمية العامة متاحاً وغير قائم على التمييز، بما في ذلك تلك التي تتم بلغات الأقليات، بما في ذلك التمييز على أساس اللغة. وعلى التعليم العام بلغات الأقليات أن يسعى أيضاً لتحقيق ثنائية اللغة. ويجب إعطاء الطلبة فرصاً كافية لتحقيق الطلاقة في اللغة الرسمية، دون أن يكون ذلك على حساب التعليم بلغتهم الخاصة. وفي الحالات التي يكون فيها عدد الأطفال الناطقين بلغة أقلية ما صغيراً جداً، يمكن اعتماد المرونة في تنفيذ نهج التناسب. ويمكن توفير وسائل النقل كأن يتم على سبيل المثال نقل الطلبة من المناطق المحيطة إلى مدرسة متمركزة في الوسط تدرّس بلغة الأقلية.

وقد أثبت وجود المعلمين المساعدين من الجماعة المحلية وبرامج الترجمة المتواضعة المنتجة محلياً فعاليتهما في تحسين المستوى العام لأداء أطفال الأقليات المدرسي، في الحالات التي تكون فيها لغة الأقلية شفويةً في المقام الأول، أو ينعدم فيها أساتذة مدربون تدريباً مهنيا أو لا تكاد توجد مواد تعليمية مطبوعة بلغة معينة. ويمكن توفير الدعم المالي وغيره لمرافق التعليمية الخاصة في الحالات التي يكون فيها عدد الأقلية صغيراً جدا بحيث لا يمكن معه تشغيل مدارس حكومية. ويجب على السلطات ضمان تطوير المناهج الدراسية المناسبة وتدريب المعلمين في لغات الأقليات، كما يجب عليها أيضا تطوير تعليم ثنائي اللغة قادر على التجاوب مع سياقات محددة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي على السلطات أن تضيف تدريس تاريخ الأقليات وثقافاتها وتقاليدها ضمن المنهج الدراسي السائد.

---

[٣٢] دوولي، م. وفاييخو، سي.، Educational Policies that Address Social Inequality: Thematic Report, Linguistic Minorities (كلية التربية، جامعة برشلونة المستقلة: برشلونة، ٢٠٠٩).

[٣٣] د.ج. وآخرون ضد جمهورية التشيك، المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، 00/57325، الدائرة الكبرى، المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، بتاريخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

[٣٤] الأقليات والحق في التعليم توصيات الجلسة الأولى لمحفل الأمم المتحدة المعني بقضايا الأقليات (٢٠٠٨)، التوصيات ١٠ و٢٧.

الممارسات الجيدة

- في الفلبين، ساعدت التوعية آباء من الأقليات على فهم قيمة التعليم بلغتهم، وعلى تبديد مخاوفهم من أن أطفالهم لن يتعلموا «لغة القوة» بأسرع ما يمكن.
- في بوليفيا، أقامت الحكومة في عام ٢٠٠٨ ثلاث جامعات خاصة بالشعوب الأصلية، «Universidades Indígenas Bolivianas Comunitarias Interculturales Productivas"، لأكبر ثلاثة من الشعوب الأصلية عدداً (الأيمارا، الكيشوا والغواراني)، وستعمل هذه الجامعات على تطوير واستخدام لغات الأقليات في التعليم العالي.
- في السنغال، حقق الطلبة الذين يتم تدريسهم بلغتهم الأم معدل نجاح بلغت ٦٥ في المائة، بالمقارنة مع المعدل الوطني البالغ ٥٠,٩ في المئة للطلبة الذين يتم تدريسهم باللغة الرسمية.[٣٥]
- في غواتيمالا، على سبيل المثال، تُقدّر التوفيريات المُحقَّقة في التكاليف على المدى الطويل نتيجةً لتعليم الأقليات بلغتهم الأم بما يساوي تكلفة التعليم الابتدائي لـ ١٠٠٠٠٠ طالب، أو وفورات محتملة بقدر ٥ ملايين دولار أمريكي.[٣٦]
- في مالي تعليم الأقليات بلغتهم الأم هو أقلّ تكلفة بـ ١٩ في المائة من التعليم باللغة الرسمية بشكل حصري، بسبب نسب أدنى فيما يخص الانقطاع عن الدراسة والرسوب.[٣٧]
- في بوركينا فاسو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإريتريا، أدى استخدام لغة الطفل الخاصة كلغة التعليم الرئيسية خلال السنوات الأولى الست إلى الثمانية إلى تخفيض نسب الرسوب والانقطاع عن الدراسة، وإلى تحسين نتائج التعلم وغيرها من الفوائد.[٣٨]
- في الولايات المتحدة الأمريكية، قد أثبت أن المدارس التي تستخدم أيضاً لغات الأقليات في التواصل مع أولياء الأمور تتعامل معهم بشكل أحسن وتزيد من مشاركتهم وتحسّن فهمهم لدراسة أبنائهم.[٣٩]
- يُشكّل سلوك الهند في هذا المجال إيضاحاً ومثالاً لمبدأ التناسب في التعليم العام. إذ تُستخدم في هذا البلد أكثر من ٣٠ لغة أقلية كوسيلة للتعليم في المدارس العامة، وعادةً ما تُدرّس الهندية أو الإنجليزية تدريجياً في السنوات الأخيرة من التعليم.
- بدأت تنزانيا عام ٢٠١٥ تستخدم اللغة السواحيلية بدلا من اللغة الإنجليزية كوسيلة رئيسية للتعليم في جميع مستويات التعليم الابتدائي والثانوي اعترافاً بما للتعليم المُقدَّم باللغة الأم من آثار إيجابية على العموم لمعظم أبنائها.
- في إيطاليا، لا تُشكّل الأقليات الناطقة بالألمانية و اللادينية سوى نسبة ضئيلة جداً من السكان، ولكنها متركزة في منطقة واحدة. ويسمح هذه التركّز باستخدام كلٍّ من اللغتين كلغة تدريس في المدارس العامة، وكذلك على مستوى التعليم فوق الثانوي في حالة الجماعة الناطقة باللغة الألمانية الكبيرة نسبياً، وذلك في جامعة حكومية ثلاثية اللغة.

[٣٥] الوكالة الجامعية للفرانكوفونية، Les langues de scolarisation en Afrique francophone: Enjeux et repères pour l'action, Rapport général، التقرير العام (الوكالة الجامعية للفرانكوفونية: باريس، ٢٠١٠)، ص. ٨٣.

[٣٦] باترينوس، ح. وفيليز، إ. (الحاشية ٢٨).

[٣٧] البنك الدولي (الحاشية ٢).

[٣٨] آليدو ح. وآخرون، Optimizing learning and education in Africa: the language factor, stock-taking review on mother-tongue and bilingual education in sub-Saharan Africa، التجمع من أجل تطوير التعليم في أفريقيا (الوكالة الألمانية للتعاون الفني: Gesellschaft für Technische Zusammenarbeit باريس، ٢٠٠٦)، ص. ٣١.

[٣٩] رامبريز، أ.ي.ف.، "Dismay and disappointment: Parental involvement of Latino immigrant parents"، مجلة Urban Review، المجلد ٣٥، رقم ٢ (٢٠٠٣)، ص. ٩٣.

- في سيشيل، يتم تدريس جميع الطلبة في البداية بالكريولية (اللغة الأم لجميع السكان تقريبا) خلال السنوات الست الأولى من التعليم. وتُستخدم الإنجليزية في تدريس عدد صغير من المواد بعد السنة الثالثة، وتُدرَّس الفرنسية ابتداءً من السنة السادسة.
- في كندا وفنلندا، أين ما يكون الطلبة الناطقون بلغات الأقليات (الفرنسية أو السويدية) متشتّتين، تستخدم وسائل النقل العام لنقل الطلبة من المناطق المجاورة إلى المدارس العامة التي تستخدم لغتهم في التدريس.
- في أستراليا التي تكون فيها لغات سكانها الأصليين شفويةً في المقام الأول، أو ينعدم فيها أساتذة مدربون تدريباً مهنياً أو لا تكاد توجد مواد تعليمية مطبوعة بلغة معينة، يتم اللجوء إلى المعلمين المساعدين من الجماعة المحلية وبرامج الترجمة المتواضعة المنتجة محلياً.
- في كمبوديا، تضمّن مشروع تعليم أطفال المرتفعات تجنيد وتدريب المعلمين المحليين الذين يتحدثون لغات الأقليات في المجتمعات النائية.

٤.٢ التعليم الخاص

ما المطلوب فعله؟

ينبغي السماح بإنشاء وتشغيل المدارس الخاصة كما ينبغي الاعتراف بالخدمات التعليمية التي تستخدم لغات الأقليات كوسيلة للتدريس، بل وتسهيلها.

لماذا ينبغي فعله؟

قد تم الاعتراف منذ فترة طويلة في القانون الدولي بأن الأقليات اللغوية، نظراً لضعفها، ينبغي دائما أن يكون لهم الحق في مدارس خاصة حيث يُتاح لهم التدريس بلغتهم الخاصة، بغض النظر عن السياسات التعليمية العامة للدولة.[٤٠] وقد تم ربط ذلك في بعض الأحيان بحق الأفراد الذين ينتمون إلى أقلية لغوية في استخدام لغتهم الخاصة مع الأعضاء الآخرين من جماعتهم. وغالباً ما تتعرض الأقليات اللغوية للضغوط، تكون بعضها أحياناً عن غير قصد ولكنها تتم في البعض الآخر بالقوة، إما للذوبان في الأغلبية أو التخلي عن لغتهم الخاصة. ولضمان ألّا تبقى الأقليات اللغوية بمعزل عن بقية السكان، لهم الحق أيضا في أن يُدرَّسوا اللغةَ الرسمية.

[٤٠] مدارس الأقليات في ألبانيا، المحكمة الدائمة للعدل الدولي، A/B64، رأي استشاري بتاريخ ٦ نيسان/أبريل ١٩٣٥.٦٤.

على أيّ أساس قانوني ملزم أو غيره من الأسس يمكن فعله؟

- المادة ٢ في فقرتها الفرعية (٢) + المادتان ١٣ و١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الأمم المتحدة)
- المادتان ٢٦ و٢٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (الأمم المتحدة)
- المادة ٥ في فقرتها الفرعية (هـ) (٥) من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (الأمم المتحدة)
- المادة ٣٠ من اتفاقية حقوق الطفل (الأمم المتحدة)
- المبدأ رقم ١، من مبادئ اليونسكو في اللغة والتعليم (٢٠٠٣)
- المادة ٥ في فقرتها الفرعية (ج) من الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم (اليونسكو)
- المادة ١٠ + المادة ١٤ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وكذلك البروتوكول رقم ١ المضاف إلى هذه الاتفاقية (مجلس أوروبا)
- المادة ١٣ من الاتفاقية الإطارية لحماية الأقليات القومية (مجلس أوروبا)
- المادة ٨ في فقرتها الفرعية (٢) من الميثاق الأوروبي للغات الإقليمية أو لغات الأقليات (مجلس أوروبا)
- المواد ٢ و٣ و٤ من إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية (الأمم المتحدة)
- التوصية رقم ١٨، من المذكرة التوجيهية الأمين العام للأمم المتحدة بشأن التمييز العنصري وحماية الأقليات (٢٠١٣)
- التوصيات ٤ و٨ و٩ من توصيات لاهاي المتعلقة بالحقوق اللغوية للأقليات القومية (منظمة الأمن والتعاون في أوروبا)
- التوصية رقم ٦ من توصيات أوسلو المتعلقة بالحقوق اللغوية للأقليات القومية (منظمة الأمن والتعاون في أوروبا)

كيف ينبغي فعله؟

يجب أن تسمح التشريعات بوضوح بإنشاء وتشغيل المدارس الخاصة التي تدرّس الأقليات بلغتهم الخاصة. وينبغي تجنب فرض أي تقييدٍ كان على استخدام لغات الأقليات، كوسيلة للتعليم أو كلغة لإدارة هذه المدارس، على أنه ينبغي أن تتوفر للسلطات حرية فرض معايير الجودة من حيث مضمون التعليم وغيره، ومتطلبات المناهج الدراسية المحايدة لغوياً. وفي الوقت نفسه، كما هو الحال مع التعليم العام، يجب على سلطات الدولة تجنبُ عزل الأقليات عن قطاعات المجتمع الأخرى، وتشجيعُ التفاهم بين الثقافات. ولذا، يجوز للسلطات أن تطالب بإتاحة الفرصة لجميع الطلبة لدراسة اللغة الرسمية إلى مستوى معقول من الطلاقة، دون المساس بحرية الأقليات في استخدام لغتهم الخاصة كوسيلة للتعليم بشكل عام.

ولا ينبغي على التشريعات والسياسات مجرد تسهيل التعليم الخاص بلغات الأقليات، بل ينبغي عليها أيضا تأييدها بشكل فعال. فإذا تعذّر، على سبيل المثال، توفير التعليم العام أو كان غير عملي بلغة من لغات الأقليات، فقد يصبح الدعم المالي وأشكال الدعم الرسمي الأخرى للتعليم الخاص بلغة تلك الأقلية أنسب وأكثر ملاءمةً في بعض السياقات، لا سيما في حالة أقليات ضئيلة أو مشتتة على نطاق واسع.

ومع أنه لا يوجد أي التزام، بالمعنى الدقيق للكلمة، على سلطات الدولة بتمويل المدارس الخاصة،[٤١] إلا أن حماية وتعزيز التنوع اللغوي فضلاً عن ضعف العديد من الأقليات تؤيد بشدة مثل هذه التدابير. وتدعم بعض الحكومات مدارس

[٤١] ريهمان ضد لاتفيا، لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، CCPR/C/67/D/694/1996، بتاريخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

الأقليات الخاصة من خلال المساعدة في إنتاج وطباعة مواد التدريس بلغات الأقليات، أو تسهيل استيراد هذه المواد من دول أخرى وتوظيف المعلمين لهذه المدارس.

على أنه يجب أن يمتثل أي دعم مقدم للمرافق التعليمية الخاصة لحظر التمييز. وقد يمثل دعم الدولة المقتصر على مدارس الأقليات وعلى التدريس بلغات معينة انتهاكاً لهذا المبدأ الأساسي ويكون تمييزياً إذا كان الفرق في المعاملة بين اللغات من دون سبب وجيه أو غير مبرر.

وعلى صانعي السياسات ضمان عدم تضرر الأقليات نتيجةً لدراستهم بلغتهم الخاصة بهم في المدارس الخاصة. وينبغي الاعتراف بشهاداتهم تلقائياً، كما ينبغي أيضا إجراء امتحانات القبول في الجامعات والمؤسسات التعليمية الحكومية الأخرى بلغات الأقليات. وحينما يتعذر ذلك، ينبغي اتخاذ بعض الترتيبات الأخرى لاستيعاب قبول الأقليات بحيث لا يُقصون بشكل غير متناسب من التعليم فوق الثانوي. ويمكن أن يتخذ ذلك شكل التعليم العالي بلغات الأقليات حيثما كان ذلك ممكناً. وإذا تم إقصاء الطلاب من الحصول على التعليم العالي على نحو غير متناسب أو من دون سبب وجيه، يمكن اعتبار ذلك تمييزاً.

الممارسات الجيدة

- تعترف اليابان بمؤهلات المتخرجين من المدارس الكورية الخاصة فيما يتعلق بالقبول في التعليم فوق الثانوي.
- وتتواجد المدارس الثانوية والتي هي نصف خاصة ونصف عامة وتستخدم اللغة الصينية الرئيسية (الماندرين) كلغة التدريس في ماليزيا منذ الستينات من القرن العشرين. وتدرّس المدارس الابتدائية العامة فيها أيضا بلغة الأقلية هذه.
- في كازاخستان وليتوانيا تسمح الاتفاقات الثنائية مع حكومات أخرى لجامعات دولة أجنبية بالعمل وتوفير التعليم فوق الثانوي بلغات الأقليات. تحتفظ جامعة بياليستوك، وهي جامعة حكومية بولندية، بحرم جامعي في ليتوانيا. وتوفر دوراتُها بالبولندية تعليماً جامعياً بلغة أكبر أقليات البلاد.
- بعد ثلاث سنوات من تدريسهم بلغتهم الأم (الملايو) في جنوب تايلاند، سجّل أطفال الصف الأول (الذين تتراوح أعمارهم بين سني السادسة والسابعة من العمر) والذين يُدرّسون بلغتهم الخاصة معدلا يتفوق بـ ٤٠ في المائة في القراءة والرياضيات والدراسات الاجتماعية، ومهارات اللغة التايلندية، على معدل أطفال المدارس العامة الذين يُدرّسون بالتايلاندية فقط. وكان نسبة احتمال نجاح فتيان أقلية الملايو في امتحان الرياضيات أكثر من غيرهم بـ ١٢٣ في المائة.[٤٢]

٤.٣ لخدمات الإدارية و الصحية ، وخدمات عامة أخرى

ما المطلوب فعله؟

حيثما كان ذلك ممكناً، ينبغي توفير الوصول، بوضوح وسهولة، للرعاية الصحية العامة والاجتماعية وكافة الخدمات الإدارية والعامة الأخرى بلغات الأقليات.

[٤٢] كوسونن، ك. وبيرسون، ك. ر. (الحاشية ٢١).

لماذا ينبغي فعله؟

عندما يمكن عملياً لسلطات الدولة استخدام لغة أقليةٍ معينة في إقليم معين، وفي ظل غياب أي أساس معقول لإقصاء استخدامها، سيكون من التمييز في القانون الدولي منعُ استخدام لغة الأقلية تلك وفرض استخدام اللغة الرسمية في الخدمات الإدارية والعامة الأخرى.[٤٣] ومن الواجب إنفاق موارد الدولة بحكمة - وفعالية - سواءٌ أتعلّق الأمر بالرعاية الصحية العامة، والخدمات الاجتماعية أم بالبث العام. إن استخدام السلطات العامة لغةً واحدة فقط قد يتسبب في الهدر أكثر بكثير من استخدام لغات الأقليات لأغراض رسمية في بلد ما. إذ يمكن أن يشكل استخدام اللغة السائدة وحدها رادعاً قوياً يحول دون طلب الخدمات لأفراد الأقليات، ولا سيما النساء.[٤٤]

وقد كانت للتدابير المتخذة في العديد من البلدان لضمان استخدام لغات الأقليات استخداماً معقولاً ومتناسباً في مجالات الصحة، الأمور الإدارية والخدمات العامة نتائجُ إيجابية واضحة من حيث فعالية التواصل وتقديم الخدمات، ونوعية الخدمات الواصلة للمعنيين، ومشاركة الأقليات في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والعامة. وتبين ممارسات عدد من البلدان أيضا أن استخدام لغات الأقليات يقلّل من معدلات البطالة بين الأقليات المعنية، ويزيد من شعور هم العام بالإدماج ومن التئامهم بالدولة. وعلى صناع السياسة والمشرعين والسلطات أن يأخذوا بعين الاعتبار ما يلي:

١. يتطلب شمول الجميع استخدامَ لغات الأقليات حيثما كان ذلك مناسباً - وأفضل طريقةٍ للسلطات للتواصل مع الأفراد وإشراكهم هو استخدام لغتهم حيثما كان ذلك ممكنا.

٢. عدم استخدام لغات الأقليات حين يكون هذا الاستخدام معقولاً ومبررا غيرُ فعال (فقد لا يفهم الناس أو قد لا يرتاحون لاستخدام اللغة الرسمية) ويمثل هدراً للمال (إذ لا تُنفق الموارد على طريقة التواصل الأكثر فعالية من حيث الكلفة).

٣. استخدام لغات الأقليات يقلّل من إقصاء الأقليات من المشاركة السياسية والعامة؛ كما يزيد من وجود أفراد هذه الأقليات ضمن مؤسسات الدولة التي تستخدم هذه اللغات.

على أيّ أساس قانوني ملزم أو غيره من الأسس يمكن فعله؟

- المادة ٢ في فقرتها الفرعية (٢) + المواد ٩، و١٠، و١٢، و١٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الأمم المتحدة)
- المادة ٢٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (الأمم المتحدة)
- المواد ٥ في فقرتها الفرعية (أ) والمادة ٥ في فقرتها الفرعية (هـ)(٤) من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (الأمم المتحدة)
- المادة ٢، + المواد ٢٨، و٢٩، و٣٠، من اتفاقية حقوق الطفل (الأمم المتحدة)
- المواد ٢٤ و٢٥ و٣٠ من الاتفاقية (رقم ١٦٩) بشأن الشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة (منظمة العمل الدولية)
- البروتوكول رقم ١٢ المضاف إلى الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (مجلس أوروبا)
- المادة ١٠ في فقرتها الفرعية (٢) من الاتفاقية الإطارية لحماية الأقليات القومية (مجلس أوروبا)
- المادتان ١٠ و١٣ من الميثاق الأوروبي للغات الإقليمية أو لغات الأقليات (مجلس أوروبا)
- التوصية رقم ١١، من المذكرة التوجيهية الأمين العام للأمم المتحدة بشأن التمييز العنصري وحماية الأقليات (٢٠١٣)
- ١٣ إلى ١٥ من توصيات أوسلو المتعلقة بالحقوق اللغوية للأقليات القومية (منظمة الأمن والتعاون في أوروبا)

[٤٣] ديرغارت وآخرون. ضد ناميبيا، (الحاشية ١٢).

[٤٤] إيشيدا ك. وآخرون، "Ethnic inequality in Guatemalan women's use of modern reproductive health care"، منظورات دولية على الصحة الجنسية والإنجابية International Perspectives on Sexual and Reproductive Health، المجلد. ٣٨، العدد ٢ (٢٠١٢)، ص. ٩٩-١٠٨.

كيف ينبغي فعله؟

يتعلق استخدام لغات الأقليات في مجال الخدمات الصحية، والاجتماعية والإدارية وغيرها من الخدمات العامة، بقضايا إمكانية الوصول إلي هذه الخدمات ونوعيتها والمساواة.[٤٥]

وعلى غرار تنفيذ حقوق الإنسان للأقليات في التعليم العام، فإن المبدأ المتبع بصفة عامة في العديد من البلدان هو التناسب: إذ يعتمد توفير هذا الاستخدام إلى حد كبير، ولكن بشكل غير حصري، على عدد وتركّز الناطقين بها. وهذا يحدد حجم الاستخدام وكذلك المجالات التي تعتبر فيها السلطات المعنية استخدام لغات الأقليات معقولاً وقابلاً للتنفيذ. وهذا هو ما يُطبّق في الواقع في معظم دول العالم التي تستخدم أكثر من لغة واحدة في إدارتها وفي تقديم الخدمات العامة.

وليس من الضروري استخدام جميع لغات الأقليات الموجودة في إقليم الدولة في مجال الخدمات الإدارية والعامة بل يقتصر ذلك على اللغات التي يكون فيها هذا الاستخدام معقولاً ومبرّراً نظراً لعدد الناطقين بها وتركّزهم، وذلك تبعاً لمبدأ التناسب. وتتمتع الأقليات بحق استخدام لغتهم في المجال الإداري وغيرها من مجالات الخدمة العامة الإدارية، بدرجة مناسبة ومتناسبة، حين يكونون متركّزين فوق نسبة مئوية معينة في إقليم أو منطقة أو إدارة محلية ما. وكلما كانت العواقب المحتملة من عدم استخدام لغات الأقليات في مجال معين من الخدمات الإدارية أو العامة الأخرى أكثرَ خطورة، كلما لزم تجاوب صانعي السياسات بشكل أكبر في معالجة تقديم الخدمات الفعال والتواصل مع هذه الشريحة من الجمهور من خلال استخدام اللغات ذات الصلة بالدرجة المناسبة، مثل استخدام لغات الأقليات في الرعاية الصحية العامة حيث يمكن أن يكون التواصل الفعال مسألة حياةٍ أو موت. وحين يتعلق الأمر بتطبيق مبدأ التناسب، يزيد توظيف موظفين ثنائيي أو متعددي اللغات لتوفير الخدمات العامة بلغات الأقليات من إدراج ومشاركة هذه الأقليات في الحياة العامة. وتقدم الابتكارات من قبيل استخدام التقنيات الجديدة وشبكة الإنترنت مناهجَ مشجعة للوصول إلى المجموعات الصغيرة و كذا الأقليات المتفرّقة على نطاق واسع.

ويجب أن تقنّن التشريعات كيفية ومجالات ممارسة هذه الحقوق وتضمن وجود آليات فعالة للتعامل مع حالات وعدم الامتثال ومعالجتها.

الممارسات الجيدة

- في أيسلندا تستخدم السلطات إلى جانب الأيسلندية سبع لغات هي (الإنجليزية والبولندية والصربية والكرواتية والتايلاندية والإسبانية والليتوانة والروسية) وذلك للتواصل وضمان فعالية الوصول إلى الخدمات الاجتماعية أو خدمات الإعلام العام من خلال مركز معلومات متعدد الثقافات وخدمات متوفرة بالهاتف .
- خلال أزمة الإيبولا التي مست غرب أفريقيا، عملت دوائر الصحة في سيراليون وغينيا وليبريا مع منظمة اليونيسيف وغيرها من المنظمات الدولية للتواصل بشكل أكثر فعالية بلغات الأقليات المحلية، عبر وسائل من قبيل الأعمال الدرامية الإذاعية والمطبوعات والبرامج التلفزيونية والملصقات و ذلك من أجل الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الناس بأقصى سرعة وفعالية ممكنة من أجل إنقاذ الأرواح.

[٤٥] ديرغارت وآخرون. ضد ناميبيا، (الحاشية ١٢).

- في إيرلندا، تُوفَّر المعلومات الصادرة عن خدمات الإسكان العامة مثل دفاتر الترحيب بالمستأجرين بلغات أخرى غير الأيرلندية أو الإنجليزية (إما عن طريق الترجمة التحريرية أو الترجمة الفورية)، حيثما كان ذلك مناسباً وممكناً، وخاصة لدى تواجد جماعة كبيرة من الأقليات العرقية في منطقة السلطة المحلية.
- في بوتسوانا ثنائية اللغة يستخدم الموظفون عادةً لدى تعاملهم مع الجمهور لغة ستسوانا، التي يفهمها معظم سكان البلاد (حوالي ٧٨٪)، أو اللغة الإنجليزية. ولضمان تقديم الخدمات بكفاءة وفعالية من حيث الكُلفة والإدارة العامة المستوفية لنفس المعايير في المناطق التي تتركز فيها أقليات لغوية كبرى، يتم استخدام لغات من قبيل «اليايي" في شمال غرب البلاد و هكذا.
- في أستراليا، وُصف استخدام أفلام الرسوم المتحركة الحاسوبية التي تصور شخصيات ثلاثية الأبعاد من السكان الأصليين تستخدم لغاتهم على أنها «أحدثت ثورة» في توصيل معلومات الرعاية الصحية الهامة للمرضى.
- في المملكة المتحدة، يفرض القانون على مقدمي خدمات الرعاية الصحية العامة ضمان إمكانية وصول الأشخاص الذين لا يجيدون اللغة الإنجليزية إلى خدماتهم «وذلك سعياً لتحقيق المساواة في الوصول إلى الخدمات والتواصل عن علم». ولذا يتوفر لدى مقدمي خدمات الرعاية الصحية العامة المحلية بقدر ما تسمح به الظروف العملية : طاقم طبي ثنائي اللغة، ومترجمون فوريون وجها لوجه، وترجمة عبر الهاتف، ومطبوعات تتضمن معلومات طبية مترجمة ومعلومات متوفرة على موقعهم الشبكي من ضمنها وثائق وفيديوهات.
- وضعت وزارة الصحة المكسيكية مكتباً لتنسيق صحة السكان الأصليين من أجل توفير الرعاية الصحية باللغات المحلية، مع الاعتراف بالحاجة إلى إدراج لغات السكان الأصليين في أنظمة الصحة العامة من أجل توفير الرعاية الفعالة والمناسبة. وقد كانت من ضمن تلك التدابير الايجابية إنشاء مستشفى «دي لاس كولتوراس" (مستشفى الثقافات) في عام ٢٠١٠ في سان كريستوبال بتشياباس.
- في إثيوبيا، تستخدم السلطات لغات البلاد الرئيسية (الصومالية والتيقرينية والأوروميفة والهرارية) في المناطق التي يتمركز فيها الناطقون بها، في الخدمات التي تقدمها الحكومة والمؤسسات الإقليمية.
- في الهند، التي تملك ١.٢ مليار نسمة وأكثر من ٤٠٠ لغة، أدى النهج النسبي الى استخدام اللغة الإنجليزية والهندية على المستوى الوطني واستخدام نحو ٣٠ لغة أخرى من قبل حكومات الأقاليم (والولايات والحكومات المحلية). والأهم من ذلك ، هو أنه يتم استخدام لغات الأقليات الأصغر كوسيلة للتعليم أو في توفير الخدمات المحلية البلدية وغيرها من الخدمات المحلية حيث يكون تركّز هذه الأقليات قوياً بما فيه الكفاية.
- يحدد قانون المساواة الفيدرالي الأمريكي أن «التطبيق العملي» لاستخدام لغات الأقليات مثل الإسبانية والصينية والفارسية والفيتنامية في الخدمات الفيدرالية هو ١٠٠٠٠ شخص أو ٥ ٪ من السكان في منطقة تعداد سكانية.
- يتم ضمان التناسب في فنلندا لمجموعة متنوعة من الخدمات العامة في البلديات التي يبلغ فيها السويديون نسبة ٨ ٪ من السكان على الأقل أو يتواجد فيها على الأقل ٣٠٠٠ شخصا من أعضاء أقلية لغوية. ولأسباب تاريخية فإن اللغتين السويدية والفنلندية هما اللغتان الرسميتان على المستوى الوطني. أما بالنسبة لفئة لسكان الأصليين الصغرى، الصاميين (حوالي ٧٥٠٠ صامي في البلاد)، فيتم تقديم الخدمات الاجتماعية و الرعاية الصحية وغيرها من المعلومات لهم باللغة الصامية في المنطقة التقليدية (المعروفة بـ Sámiid ruovttuguovlu)حيث يعيش معظمهم.
- في كندا، تُقاس عموماً معقولية أو عملية استخدام إحدى اللغتين الرسميتين (الفرنسية أو الإنجليزية) للحصول على الخدمات العامة بتواجد ناطقين يبلغون نسبة ٥ ٪ من السكان على الأقل في في منطقة تعداد سكانية (أو٥٠٠٠ شخص

في المدن الكبرى). ويتم توفير الخدمات العامة الأخرى باللغات المعنية حيث يكون تركّز السكان الأصليين قوياً بما فيه الكفاية (الكرية، الإنكتيتوتية، الميكماكيونية، الخ) أو المهاجرين (الصينية والفيتنامية والإيطالية والأردية وما إلى ذلك).

- هناك عدد متزايد من البلديات في البرازيل التي تستخدم لغات السكان الأصليين أو المهاجرين، بالإضافة إلى البرتغالية، حين تكون تلك اللغات مستخدمةً من قبل نسبة كبيرة من سكان البلدية. وعليه، يجب على السلطات البلدية في ساو غابريال دا كاشويرا استخدام أربع لغات (البرتغالية، النهينقاتوية، التوكانو والبانيوا) في توفير الخدمات الأساسية، والإعلام وحملات الدعاية التي تقوم بها عبر وسائط الإعلام.

٤.٤ لغات الأقليات وهوياتهم

ما المطلوب فعله؟

إن هوية الفرد المتمثلة في اسمه ولقبه بلغة الأقليّات يجب احترامها والاعتراف بها واستخدامها من قبل سلطات الدولة. و ينبغي أيضا أن تُضاف لغات الأقليات على لافتات الشوارع والتسميات الطبوغرافية حيثما كان ذلك عملياً، خاصةً في المناطق التي تحظى فيها هذه اللغات بأهمية تاريخية أو تتركّز فيها الأقليات.

لماذا ينبغي فعله؟

يحتل تعزيز وحماية هوية الأقليات مكاناً مركزياً بين حقوق هذه الأقليات. وينطوي ذلك على أهمية قصوى فيما يتعلق بالحياة الخاصة والكرامة. ويُعد الاسم واللغة من بين أهم سمات الهوية لدى العديد من الأشخاص. وبما أن اللغة جزء محوري من الطبيعة البشرية والهوية الثقافية والاجتماعية، فإن احترام الشكل اللغوي لأسماء الاشخاص لا يكفي فيها التسامح فحسب بل ينبغي حمايتها واحترامها.[٤٦] ولا يقتصر احترام الهوية - والالتزام بحمايتها واحترامها - على الفرد فحسب بل ينبغي أن تشمل أيضاً المناطق التي تعيش فيها الأقليات.

على أيّ أساس قانوني ملزم أو غيره من الأسس يمكن فعله؟

- المواد ١٧، و٢٤, و٢٦، و٢٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (الأمم المتحدة)
- المادة ٥ من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (الأمم المتحدة)
- المادة ٢، + المادة ٧ من اتفاقية حقوق الطفل (الأمم المتحدة)
- المادة ١٠ الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (مجلس أوروبا)
- المادة ١١ من الاتفاقية الإطارية لحماية الأقليات القومية (مجلس أوروبا)
- المادة ١٠ من الميثاق الأوروبي للغات الإقليمية أو لغات الأقليات (مجلس أوروبا)
- المادة ٢ من إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية (الأمم المتحدة)
- التوصية رقم ١٣، من المذكرة التوجيهية الأمين العام للأمم المتحدة بشأن التمييز العنصري وحماية الأقليات (٢٠١٣)
- التوصيات ١ إلى ٣ من توصيات أوسلو المتعلقة بالحقوق اللغوية للأقليات القومية (منظمة الأمن والتعاون في أوروبا)

[٤٦] مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، حقوق الأقليات: المعايير الدولية وإرشادات بشأن تطبيقها (مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان)، جنيف، ٢٠١٠)، ص. ٨.

كيف ينبغي فعله؟

بالنسبة للأفراد، يعترف معظم البلدان تلقائيا وبشكل منهجي بحقهم في أن تكون أسماؤهم وألقابهم بلغتهم الخاصة وبحقهم في استخدامها، كما تعترف بالتزام السلطات في المقابل باحترام هذا الحق. ويجب أن يكون هذا منصوصاً عليه في تشريعات تبين بوضوح ووفق إجراءات شفافة أنه يحق للأفراد استخدام أسمائهم في اتصالاتهم مع السلطات، وأنه يجب على السلطات استخدام هذه الأسماء في أنشطتها. ويجب أيضا أن تكون هناك تشريعات تسمح، ببساطة ومن دون تكاليف لا داعي لها، باستخدام الاسم بلغة الأقلية إذا كان قد تم تغييره قسرا من قبل السلطات في الماضي بسبب سياسات التذويب أو السياسات المشابهة.

وإلى جانب هذا الاستخدام للاسم الشخصي في المجال الخاص (الاسم الشخصي واللقب)، يتعين على سلطات الدولة الاعتراف بأسماء الأفراد واستخدامها بلغتهم الخاصة بما في ذلك لدى إصدار شهادات الولادة.

وإذا كانت الأسماء مكتوبةً في الأصل بلغة تستعمل أحرفاً مغايرة لأحرف لغة سلطات الدولة (مثل العربية مقابل اللاتينية، أو الصينية مقابل السريالية إلخ) فيجب أن تتم الكتابة حسب طريقة النطق وذلك بتقريب أصوات اللغة الأصلية مع الأصوات المشابهة في اللغة التي تستخدمها السلطات.

أما إذا كانت مكتوبةً بلغة مختلفة عن اللغة الرسمية لكن تتقاسم معها نفس الأحرف (مثل الانجليزية والاسبانية والليتوانية والبولاندية) فيجب على السلطات كتابة الاسم كما هو (حرفاً بحرف) دون أي تعديل أو ترجمة.

إن أسماء الشوارع والأماكن وكذا الإشارات الطوبوغرافية الموجهة للجمهور لها أهمية بالغة بوصفها سماتٍ للهوية الاجتماعية والتاريخية والثقافية. ويوجد نهج عملي جيد تبناه معظم الدول، هو قيام السلطات بتوفير قوانين أو إجراءات شفافة تسمح بوجود إشارات ثنائية أو حتى ثلاثية اللغة، عادة طبقاً لمبدأ التناسب، في المناطق التي يوجد فيها تركّز أو طلب كاف لهذه الإشارات بلغة الأقليات. ومع اختلاف التشريعات الوطنية، فإن الدرجة الدنيا، التي يُعتبر عند وجودها توفير مثل هذه الإشارات عمليا ومعقولاً ، تميل إلى التفاوت بين ٥ ٪ و ٢٠ ٪ من السكان المحليين، مع ارتباط الدرجة الدنيا عادةً باستخدام لغة أقلية تتمتع إلى جانب ذلك بنوع من الصفة الرسمية أو لأسباب تاريخية أو ذات صلة بالتقاليد.
ويجب تحديد معايير عرض الإشارات بلغات الأقليات بكل وضوح ودون أي لبس لكي يتم تنفيذها على نحو فعال. إن استخدام الإشارات ثنائية أو متعددة اللغة من قبل السلطات العامة يدل على شمول الجميع، وعلى أن المجموعات السكانية المختلفة تتعايش ضمن منطقة واحدة في جو من الوئام والاحترام المتبادل.

الممارسات الجيدة

- في بلغاريا، يمكن لأعضاء الأقلية التركية استرجاع أسمائهم بشكلها اللغوي الأصلي.
- قامت أيسلندا مؤخرا بالتخلي عن شرط تبني المواطنين الجدد اسماً ايسلندياً.
- في المغرب، منذ عام ٢٠١٠، تم تعريف أسماء الأشخاص باللغة الأمازيغية على أنها «مغربية بطبعها»، وهذا يعني أن الأسماء الأولى في هذه اللغة مقبولة في القيد والاستخدام الرسمي من قبل السلطات.
- في ألبانيا، تسمح القوانين للأفراد باسترجاع أسمائهم بشكلها اللغوي والثقافي والتقليدي.

- في روسيا الاتحادية، غالبا ما تكون لافتات الشوارع والتسميات الطبوغرافية ثنائية أو ثلاثية اللغة: فبالإضافة إلى اللغة الروسية، عادة ما تُكتب أيضا باللغة (اللغات) الرسمية للجمهوريات المكوّنة لروسيا والأوبلاستات (أو الكرايات).
- في الصين، عادةً ما تكون العلامات الطبوغرافية والشوارع ثنائية أو ثلاثية اللغة في المناطق التي تتركّز فيها الأقليات (مثل الأقلية المنغولية، واليوغورية والتبتية، وما إلى ذلك). توجد أيضا العلامات والإشارات الطبوغرافية بثلاث لغات في العديد من الدول من بينها الجزائر وسنغافورة وسويسرا.
- يوجد العديد من المبادرات قيد التنفيذ حالياً تتضمن مشاريع لتسجيل اللغات الآخذة في التناقص، في بلدان مختلفة بما في ذلك الكاميرون[٤٧] والولايات المتحدة[٤٨].

٥.٤ لغات الأقليات في مجال العدل

ما المطلوب فعله؟

ينبغي توفير الترجمة مجاناً في الإجراءات الجنائية، إذا كان أحد أفراد الأقلية اللغوية غير قادر على فهم لغة هذه الإجراءات، وكذلك الترجمة المجانية لوثائق المحكمة اللازمة للدفاع عن نفسه ضد التهم، ويُفضّل أن يتم هذا الدفاع بلغته وعلى الرغم من أن جميع الوثائق – وكل الجوانب المتعلقة بالإجراءات القانونية – لا تحتاج للترجمة، إلا أنه يجب ترجمة كل ما هو ضروري للقضية ترجمةً دقيقة وبدون تكلفة للمدعى عليه.

وينبغي استخدام لغة الأقلية في إجراءات المحكمة (المدنية والجنائية) والجلسات القضائية أو شبه القضائية، في الأماكن التي يكون فيها هذا الاستخدام عملياً نظراً لتركز الناطقين باللغة وعددهم فيها.

لماذا ينبغي فعله؟

تُعتبر عواقب عدم استخدام لغة يفهمها الأفراد في نظام العدالة أمراً في غاية الخطورة. ويظهر ذلك جلياً في ما يتعلق بالحق في المحاكمة العادلة كما هو منصوص عليه في القانون الدولي حيث أنه في الإجراءات الجنائية أو ما شابهها، يجب أن يكون هناك حد أدنى ومناسب من الترجمة التحريرية أو الترجمة الفورية للأفراد المتهمين أو المحتجزين الذين لا يفهمون اللغة المستخدمة من طرف القضاء أو المسؤولين عن تنفيذ القانون حتى يتسنى لهم ممارسة حقهم في الدفاع والحفاظ على نزاهة الإجراءات. وبالإضافة إلى ذلك، عند تطبيق مبدأ التناسب، يجب أن تتم الإجراءات القضائية باستخدام لغة الأقليات إلى الدرجة و الحد المناسبين نظراً لعوامل من قبيل نسبة وتركز الناطقين بلغة الأقلية.

[٤٧] A/HRC/25/56/Add.1

[٤٨] http://recoveringvoices.si.edu/index.htm

على أي أساس قانوني (وغير ه من الأسس)؟

- المادتان ١٤ و٢٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (الأمم المتحدة)
- المادة ٥ في فقرتها الفرعية (أ) من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (الأمم المتحدة)
- المادة ٤٠ من اتفاقية حقوق الطفل (الأمم المتحدة)
- المادتان ٦ و ١٤ الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (مجلس أوروبا)
- المادة ١٠ في فقرتها الفرعية (٢) والمادة (٣) من الاتفاقية الإطارية لحماية الأقليات القومية (مجلس أوروبا)
- المادة ٩ من الميثاق الأوروبي للغات الإقليمية أو لغات الأقليات (مجلس أوروبا)
- التوجيه EU/٦٤/٢٠١٠ الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس بتاريخ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ المتعلق بالحق في الترجمة التحريرية والترجمة الفورية في الإجراءات الجنائية.
- التوصية رقم ١١، من المذكرة التوجيهية الأمين العام للأمم المتحدة بشأن التمييز العنصري وحماية الأقليات (٢٠١٣)
- التوصيات ١٧ إلى ١٩ من توصيات أوسلو المتعلقة بالحقوق اللغوية للأقليات القومية (منظمة الأمن والتعاون في أوروبا)

كيف ينبغي فعله؟

فيما يتعلق باستخدام لغة الأقليات في مجال القضاء، تنبثق سلسةٌ من الحقوق اللغوية عن مبدأ التناسب والمحاكمة العادلة وكذلك عن مفهوم "تكافؤ الموارد المتاحة للادعاء والدفاع".

ففي حالة اتهام شخص بجريمة ما، يجب إبلاغه بالتفصيل وبلغة يفهمها بطبيعة وسبب التهمة.

ويجب أن توضح القوانين بجلاء حقوق كل فرد، بما في ذلك أفراد الأقليات اللغوية، متهم أو محتجز في إطار إجراءات جنائية، وأن يُبلّغ أسباب القبض عليه واحتجازه تحت أي تهمة بلغةٍ يفهمها. وهذا لا يقتصر على حالات الأفراد الذين لا يتقنون اللغة الرسمية لدولة ما، بل يمثل أيضاً تطبيقاً لمبدأ التناسب من حيث الفعالية والعملية في تقديم الخدمات العامة كما يتعلق أيضا بقضايا الوصول إلى العدالة. ونظراً لارتباطها الوثيق بالحق الأساسي في المحاكمة العادلة، فإن هذه الحقوق اللغوية غالباً ما تكون معترفاً بها قانونيا.

ورغم اعتراف القوانين بهذه الحقوق اللغوية وحمايتها، إلا أنه لا يتم تطبيقها بشكل منتظم، بسبب نقص الموارد المالية ونقص المترجمين المؤهلين، وفي بعض الأحيان جهل المتهم بهذه الحقوق. ويُعتبر هذا الأمر قضيةً ذات طبيعة خاصة حين يتعلّق الأمر بالأقليات اللغوية الصغيرة ويمكن أن يؤدي إلى سوء تطبيق العدالة على نحو خطير. ومن بين الجهود الإيجابية والناجحة التي قامت بها بعض الدول من أجل الحفاظ التام على هذه الحقوق اللغوية ما يلي:

- توفير كراسات إعلامية وملصقات ووسائل مرئية أخرى في جميع قاعات المحاكم ومراكز الشرطة باللغات الأكثر استخداماً في المنطقة، لإبلاغ أي متهم أو مشتبه به بحقه في الترجمة التحريرية أو الترجمة الفورية مجاناً.
- توفير سجل يتضمن المترجمين والمترجمين الفوريين المؤهلين بالقدر المناسب.
- استخدام تكنولوجيا الاتصالات مثل التداول بالفيديو والهواتف وشبكة الانترنت طالما لا ينجم عن ذلك إجراءات غير منصفة.

- إلزام القاضي الذي يترأس الجلسة أو أي مسؤول قضائي آخر قانونيا بالتحقق من القدرات اللغوية للمتهم أو المشتبه به، عندما يبدو أنه قد يكون هناك صعوبات في الفهم على مستوى اللغة.
- ضمان حق الطعن في القرار أو الحكم بعدم الحاجة إلى الترجمة، و إذا تم توفير الترجمة، ضمان حق التشكي من فقدان الترجمة للجودة اللازمة لضمان إجراءات منصفة.

الممارسات الجيدة والتوصيات:

- من بين الممارسات الجيدة الموصي بها لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي : توفير كراسات إعلامية وملصقات ووسائل مرئية أخرى في جميع قاعات المحاكم ومراكز الشرطة باللغات الأكثر استخداماً في المنطقة، لإبلاغ أي متهم أو مشتبه به بحقه في الترجمة التحريرية أو الترجمة الفورية مجاناً، وكذلك توفير سجل يتضمن المترجمين والمترجمين الفوريين المؤهلين بالقدر المناسب.[٤٩]
- في جنوب إفريقيا ، أنشأت وزارة العدل، بالتعاون مع أربع جامعات شهادةً جامعية في في الترجمة التحريرية والترجمة الفورية القانونية بهدف تحسين نوعية الخدمة المقدمة في هذا المجال.
- في الهند، أُستخدمت تكنولوجيات الاتصالات الحديثة مثل التداول بالفيديو لربط المترجمين الفوريين بإجراءات المحكمة.
- في مجال تطبيق مبدأ التناسب، حين يكون هذا التطبيق عملياً، نظرا لتركّز الناطقين بلغة الأقليات وعددهم، تبنت بعض الولايات نصوصا قانونية تقضي باستخدام لغات الأقليات في إجراءات المحاكم، أو على الأقل في الدرجات الأولى منها، بما في ذلك الحق في المثول أمام قاض يفهم تلك اللغة.
- في محافظة بولزانو أو بوزن الإيطالية، تُعقَد الإجراءات القضائية في مجملها باللغة الإيطالية أو الألمانية.
- وفي سلوفينيا، في البلديات التي يكون فيها تركّز الأقليات وعددهم عالياً بما فيه الكفاية، يمكن استخدام اللغة الإيطالية أو المجرية في إجراءات المحكمة.
- في كندا، تقوم محكمة الدائرة لدى بتّها في القضايا الجنائية وبعض مسائل الخدمات الاجتماعية بإجراء جلساتها كلياً أو جزئياً بلغة كري الأصلية في ساسكاتشوان. ويجب أيضا أن تكون الإجراءات بلغات أخرى، مثل اللغة الإنكتيتوتية والفرنسية، في مناطق معينة نظراً لحجم هذه المجتمعات اللغوية فيها.

٦.٤ الإعلام ولغات الأقليات

ما المطلوب فعله؟

يجب السماح باستخدام لغات الأقليات بحرية تامة في البث، والطباعة والوسائط الإلكترونية، لكي يتسنى للأقليات التعبير بحرية عن أنفسهم والتواصل مع بعضهم البعض ومع الآخرين بلغتهم الخاصة.

ويجب أن تتوفر لغات الأقليات في وسائط الإعلام العامة بالقدر الكافي والمتناسب. ويجب أن يكون تواجدها مرئيا ومسموعا، إلى أكبر حد مستطاع وعملي في حدود المعقول، من قبل أفراد مجتمعاتهم وحتى أفراد الأغلبية.

[٤٩] مجلس الاتحاد الأوروبي، التوجيه EU/64/2010 الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس بتاريخ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ المتعلق بالحق في الترجمة التحريرية والترجمة الفورية في الإجراءات الجنائية.

لماذا ينبغي فعله؟

ينبغي على جميع الحكومات أن تلبي احتياجات ومصالح جميع السكان، بمن فيهم الأقليات، "في الوصول إلى وسائط الإعلام لنقل واستقبال المعلومات، بما في ذلك بلغتهم الخاصة" طبقاً لـ "مبادئ التعددية والتسامح والانفتاح العقلي".[٥٠] ويعني هذا فيما يتعلق بوسائط الإعلام من القطاع الخاص، وبما يتوافق مع حقوق الإنسان الأساسية مثل حرية التعبير، أنه يجب أن تكون الأقليات حرة في التواصل فيما بينهم عبر وسائط إعلام خاصة وذلك دون أية عراقيل عند استخدام لغتهم الخاصة. وتتطلب المساواة وعدم التمييز من قطاع الإعلام تطبيق مبدأ التناسب بكل مرونة وبطريقة ملائمة، وعدم التمييز على أي أساس كان، بما في ذلك بالنسبة لمستخدمي لغات الأقليات، لدى تخصيص أي دعم مالي أو غيره لقطاع الإعلام الخاص. ويجدر بالذكر أن للدور الذي يلعبه بث القطاع العام بلغات الأقليات أهميةً خاصةً في تعزيز التسامح وقبول الآخر، وفي توليد شعور لدى الأقليات بالإدماج حين يتم إظهار احتياجاتهم و اهتماماتهم بشكل منصف.

على أيّ أساس قانوني ملزم أو غيره من الأسس يمكن فعله؟

- المادتان ١٩ و٢٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (الأمم المتحدة)
- المادة ٥ من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (الأمم المتحدة)
- المواد ٢، و١٧، و٣٠ من اتفاقية حقوق الطفل (الأمم المتحدة)
- المادة ١١ + المادة ١٤ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (مجلس أوروبا)
- المادة ٩ من الاتفاقية الإطارية لحماية الأقليات القومية (مجلس أوروبا)
- المادة ١١ من الميثاق الأوروبي للغات الإقليمية أو لغات الأقليات (مجلس أوروبا)
- المادة ٢ في فقرتها الفرعية ١ من إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية (الأمم المتحدة)
- التوصيات ١٣، و١٥، من المذكرة التوجيهية الأمين العام للأمم المتحدة بشأن التمييز العنصري وحماية الأقليات (٢٠١٣)
- التوصيات ٨ إلى ١١ من توصيات أوسلو المتعلقة بالحقوق اللغوية للأقليات القومية (منظمة الأمن والتعاون في أوروبا)

كيف ينبغي فعله؟

يجب أن يعكس تدخل الدولة في الإعلام العام، إن حدث هذا التدخل، التّنوع الثقافي واللّغوي. ويشمل ذلك استخدام مؤسسات البث العامة للغات الأقليات وإلى حدٍّ يعكس الأرقام وتركز الناطقين بتلك اللغات. ويجب أيضا أن تأخذ بعين الاعتبار وتعالج، قدر الإمكان، احتياجات ومصالح الأقليات اللغوية الصغرى.

ويجب أن تُذاع أو تُوفر البرامج المقدمة بلغات الأقليات في الأوقات المناسبة، وفي المناطق وبالأشكال التي تصل عمليًا إلى أكبر عدد ممكن من الناطقين بلغات الأقليات، بما في ذلك من خلال استخدام وسائط الإعلام الجديدة.

وعندما يكون سكان بلدٍ ما ثنائيي اللغة، يمكن أن يستخدم البث الإذاعي والتليفزيوني كلتا اللغتين بشكل متبادل. ويضمن تعدّد اللغات وتعدّد الثقافات في البث الإذاعي العام مراعاة حضور ومشاركة الأقليات والاحتفاء بالتنوع في الدولة بدلاً من عزل الأقليات من قبل الأغلبية من السكان.

[٥٠] مفوض منظمة الأمن والتعاون في أوروبا السامي لشؤون الأقليات الوطنية، المبادئ التوجيهية بشأن استخدام لغات الأقليات في البث الإعلامي، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

ويجب إشراك الأقليات بشكل مباشر في تطوير البث الإذاعي والتلفزيوني بلغاتهم. إن استخدام لغات الأقليات في وسائط الإعلام العامة يلعب دوراً هاما في الحفاظ على لغات الأقليات وثقافاتهم وهويتهم.

وفي الأخير، فإن وصول الناس إلى وسائط الإعلام العامة بلغتهم الخاصة هي وسيلة للاتصال ونقل المعلومات والتكامل بين سلطات الدولة والأقليات. إذ تمثل أداةً في يد الحكومات للحيلولة دون انعزال الأقليات عن الحياة العامة، ويقيم جسراً مباشراً للتواصل ولتبادل المعلومات بين الدولة والأقليات، كما أنه يوفر أداة فعالة جدا لضمان إدماجهم مع تعزيز التسامح والتنوع الثقافي والاحترام المتبادل والتفاهم والتعاون.

وينبغي على السلطات وصنّاع القرار، من الناحية العملية، أن تأخذ بعين الاعتبار أيضا أن عمليتا التكامل والتواصل ونقل المعلومات تحتاج إلى أن تكونا باتجاهين متبادلين. ينبغي أن تستهدف البرامج والأنشطة الإعلامية العامة ايضا السكّان من الأغلبية. وتشجّع تعلّم لغات الأقليات والسكّان الأصليين، وينبغي كذلك إقامة مرافق البثّ متعددة اللغات والثقافات لإيصال هموم الأقليات وتعزيز برامج تحتفي بتنوع البلد بدلاً من تكريس رؤية للدولة وكأنها أحادية اللغة أو أحادية الثقافة بكل بساطة.

يُطبّق مبدأ التناسب عموما في قطاع وسائط الإعلام العامة وقد تبنت العديد من الدول تدابير عملية وملائمة لتطبيق الحقوق اللغوية في هذا القطاع. قد تختلف النُهج المتبعة، غير أن الأساس القانوني وأسباب تقديم وسائل الإعلام العامة بلغة الأقلية ينبعان كلاهما بشكل مباشر وإلى درجة متفاوتة من ضرورة "الأخذ بعين الاعتبار الحجم العددي والتركز والتوزيع وكذلك احتياجات ومصالح" الأقليات اللغوية من أجل تنفيذ المساواة الفعلية في إمكانية الوصول.[٥١]

تشمل حرية التعبير قدرة الأقليات على التعبير عن أنفسهم والتواصل بحرية مع أعضاء جماعاتهم ومع غيرهم بلغتهم الخاصة من خلال البث الإعلامي الخاص ووسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية.[٥٢]

وينبغي تجنب نظام الحصص المخصصة للغة الرسمية في وسائل الإعلام تلك، لا سيما وأنها قد تفرض أعباءً مثل الحد من وقت البث أو زيادة التكاليف التي لا تجيزها حرية التعبير أو يحتمل أن تكون تمييزيةً.[٥٣]

ويجب أن يتم تخصيص ترددات أو تصريحات البث، وكذلك أي دعم مالي أو غيره من الدولة لوسائل الإعلام من القطاع الخاص، بطريقة غير تمييزية، بما في ذلك التمييز ضد أولئك الذين يستخدمون لغات الأقليات. ويُعتبر نهج التناسب بصفة عامة نقطة انطلاق جيدة في هذا الصدد. يجب ألا تؤدي رقمنة وسائل الإعلام إلى تغييرات في الترددات الأرضية أو غيرها لا تأخذ في الاعتبار احتياجات ومصالح جماعات الأقليات، وتقيد على وجه الخصوص الوصول إلى وسائل الإعلام الناطقة بلغات الأقليات .

وإذا لم يتم تلبية احتياجات الأقليات اللغوية ومصالحهم في مجال المعلومات والاتصالات بلغاتهم الخاصة بشكل صحيح من قبل وسائل الإعلام الموجودة، فينبغي على سلطات الدولة إعطاء الأولوية لهذه الاحتياجات والمصالح على غيرها لدى منح الترددات أو التراخيص أو الدعم المالي وأنواع الدعم الأخرى. ويمكن أن يشمل ذلك تدابير لتشجيع وتسهيل التواصل

---

٥١ مفوض منظمة الأمن والتعاون في أوروبا السامي لشؤون الأقليات الوطنية، المبادئ التوجيهية بشأن استخدام لغات الأقليات في البث الإعلامي، المبدئ التوجيهي ١٥، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

٥٢ أورانيو توكسو وآخرون ضد اليونان (الحاشية ٩)

٥٣ مجلس أوروبا، اللجنة الاستشارية المعنية بالاتفاقية الإطارية لحماية الأقليات الوطنية، الحقوق اللغوية للأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية بموجب الاتفاقية الإطارية، التعليق المواضيعي رقم ٣، ACFC/44DOC(2012)001Rev، بتاريخ تموز/يوليه ٢٠١٢.

مع وبين الأقليات، ومع أعضاء الأغلبية، مثل توفير محفزات لوسائل الإعلام اللغوية الخاصة من خلال التمويل ومنح تراخيص الترددات المسهّل، وذلك لكي تزداد فرصهم في الوصول إلى وسائل الإعلام والتواجد فيها.

وينبغي أيضا اعتماد سلوك مرن فيما يخصّ وسائل الإعلام المكتوبة كما ينبغي تبنّي التكنولوجيا الجديدة بغية التصدي للتحديات الخاصة التي تواجه الأقليات اللغوية خاصة الأقليات الصغيرة أو الشعوب الأصلية. وفي جميع الحالات، يجب أن يتضمّن الدعم المالي أو غيره إجراءاتٍ واضحةً وشفافة. وينبغي التفكير في مسألة الإعفاءات الضريبية وغيرها من الحوافز لدعم المطبوعات وقنوات البث الإذاعي والتلفزيوني الناطقة بلغات الأقليات.

الممارسات الجيدة والتوصيات:

- في المكسيك، توفر اللجنة الوطنية لتنمية الشعوب الأصلية (Comisión Nacional para el Desarrollo de los Pueblos Indígenas) التمويل التفضيلي الذي يسمح بالبث بنحو ٣٠ لغة أقليات في٢٠ إذاعة محلية خاصة.
- أنشأت السلطات في كوسوفو صندوق إعلام الأقليات لتقديم المساعدة المالية وغيرها لوسائل الاعلام الإلكترونية والمطبوعة الناطقة بلغات الأقليات.
- يقتضي التشريع الكندي أن نظام البث يجب أن «يعكس الازدواجية اللغوية والتعددية الثقافية في المجتمع الكندي ومكانة السكان الأصليين الخاصة». وقد نتج عن ذلك منح تراخيص تفضيلية وتردّدات بث لعدد كبير من محطات الإذاعة المحلية الناطقة بلغات الأقليات أو لغات السكان الأصليين وتمويلها لدعم عملها.
- في إسبانيا، فتقدّم السّلطات في كاتالونيا التمويل وتنازلات ضريبية لتعزيز وجود اللغة الكتلانية في القطاع الخاص للنشر والإذاعة والتلفزيون.
- في روسيا، تتبع هيئة البث التابعة للدولة VGTRK وشركاتها الفرعية مبدأ التناسب على نطاق واسع. وقد أدّى ذلك إلى إنتاج إذاعي وتلفزيوني في المناطق التي يتركز فيها السّكان الناطقين بلغة التتار داخل وخارج تتارستان، بما في ذلك في بيرم وتيومين، في حين تتلقّى الأقليات الصغيرة عموما وقت بث أقل بما يتناسب مع حجمها وتركّزها.
- خصّصت أستراليا والمجر، اللّتان تضمّان أقليات لغوية متفرقة على نطاق واسع وأصغر حجما، قناة تليفزيونية أو إذاعية عمومية وطنية ومتعدّدة الثقافات واللّغات تبثّ في مختلف أنحاء البلاد (SBS في أستراليا، MR4 في المجر) على الهواء وعبر الإنترنت. تبثّ قناة MR4 برامج لمدة ساعتين يوميا في العديد من اللّغات، الكرواتية والألمانية والرومانية والصربية والسلوفاكية ، فضلا عن برامج أقصر لمدة ٣٠ دقيقة في الأسبوع للأقليات اللغوية السبعة الصغرى وبرنامج للروما لمدة ساعة واحدة خلال خمسة أيام في الأسبوع. ويمكن أيضا مشاهدة هذه البرامج باللغات ١٣ على شبكة الإنترنت.
- عندما يكون سكان بلد ما ثنائيي اللغة إلى حد كبير، يمكن أن تُترجم البرامج الإذاعية والتليفزيونية في الوقت نفسه أو تستخدم كلتا اللّغتين بالتبادل في نفس البرنامج، كما هو الحال في بعض الأحيان في الكاميرون وجزر السّيشل وموريشيوس.

٧.٤ الحقوق اللغوية في الأنشطة الخاصة

ما المطلوب فعله؟

يجب أن يُكفل استخدام أي لغة أقلية في جميع الأنشطة الخاصة، سواء أاقتصاديةً كانت أم اجتماعية أم سياسية أم ثقافية أم دينية، بما فيها عندما يتم هذا الاستخدام أمام الجمهور أو في الأماكن العامة.

لماذا ينبغي فعله؟

إن الحرية الفردية في المجال الخاص، بما في ذلك ما يتعلق باللغة المستخدمة، هي سمة أساسية من سمات المجتمعات الحرة والديمقراطية. ويترتّب على ذلك أنّه – فيما عدا الحالات الاستثنائية التي تُعتبر محدودة جدا والتي هي على سبيل الحصر في القانون – ينبغي أن تكون إمكانية استخدام لغات الأقليات في الأنشطة الخاصة مضمونة.

على أيّ أساس قانوني ملزم أو غيره من الأسس يمكن فعله؟

- المادتان ١٩، و٢٦، و ٢٧، من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (الأمم المتحدة)
- المادة ٥ في فقرتها الفرعية (د) (٨) والمادة ٩ من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (الأمم المتحدة)
- المادتان ١٣، و٣٠ من اتفاقية حقوق الطفل (الأمم المتحدة)
- المادة ١٤ + المادة ١٠ و١٤ + المادة ١١ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (مجلس أوروبا)
- المادة ١٠ في فقرتها الفرعية (١) من الاتفاقية الإطارية لحماية الأقليات القومية (مجلس أوروبا)
- المادة ٢ من إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية (الأمم المتحدة)
- التوصيات ٤، و٦، و٨، و١٢ من توصيات أوسلو المتعلقة بالحقوق اللغوية للأقليات القومية (منظمة الأمن والتعاون في أوروبا)

كيف ينبغي فعله؟

بما أنّ اللغة هو شكل من أشكال التعبير، يجب أن يُسمح للأطراف الخاصة باستخدام لغات الأقليات فيما بينهم، بما يشمل بشكل مرئياً أو مسموعاً من قبل الآخرين في الأماكن العامة. وتتمتع اللغة المستخدمة في الأحاديث الخاصة بنفس الحماية.

ويجب أن يُحترم استخدام لغات الأقليات في الفعاليات الثقافية[٥٤] أو الانتخابية[٥٥] الخاصة في إطار الحرية اللغوية.

إنّ استخدام لغة أقلية من قبل أحد الوالدين لا يمكن أن يستعمل كمسوّغ مشروع لحرمانه من حضانة الطفل.

إنّ تعزيز وحماية اللغات الرسمية هو هدف مشروع، لكن يجب ألا يُفسّر بطريقة تؤدي إلى عرقلة استخدام لغات الأقليات في الأمور الخاصة.[٥٦] ويجب ألّا يكون استخدام إحدى اللغات الرسمية جنبا إلى جنب مع لغات أخرى مفرطاً أو مكلّفاً أو غير ذلك من القيود غير المسموح بها.

[٥٤] أولوسوي وآخرون ضد تركيا، المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، 03/34797، بتاريخ ٣ أيار/مايو ٢٠٠٧.
[٥٥] سوكران أيدين وآخرون ضد تركيا، المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، 06/49197، بتاريخ ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.
[٥٦] بالانتين وديفيدسون وماكنتاير ضد كندا (الحاشية ٨).

الممارسات الجيدة

- في كندا، اعتمدت السلطات في كيبيك قوانين تراعي لغة الفرد الخاصة التي يختارها في شؤونه الخاصة من خلال عدم تقييد استخدام اللغة المفضّلة على العلامات الخاصة، لكن مع المطالبة بوضع اللغة الرسمية في مكانة مهيمنة. وهذا يدل على كيف يمكن للدولة الجمع فعليا بين الهدف المشروع المتمثل في تعزيز وحماية لغة رسمية، وبين عدم عرقلة حق الفرد في استخدام اللغة التي يختارها في أموره الخاصة، بما في ذلك العلامات الظاهرة للجمهور العام.
- في الولايات المتحدة تم اعتماد مبادئ توجيهية واضحة في بعض الولايات بشأن متى يجوز طلب الاستخدام الحصري للغة رسمية في محيط العمل، ومتى لا يجوز منع أحد الموظفين أو أي شخص آخر من استخدام لغته الخاصة، بما فيها لغات الأقليات.[٥٧]

٨.٤ مشاركة الأقليات في الحياة العامة ومشاركتهم اللغوية

ما المطلوب فعله؟

يشكل استخدام لغات الأقليات في العمليات الانتخابية والاستشارية وغيرها من عمليات المشاركة العامة، حيثما كان ذلك ممكنا، خطوةً من الخطوات الرامية إلى تشجيع مشاركتهم الفعالة في الحياة العامة وإلى تسهيلها. وفي المناطق التي يتركز فيها الناطقون بلغة الأقلية وبأعداد كبيرة، ينبغي أن تتوفر المعلومات الانتخابية، وأوراق الاقتراع والوثائق العامة الأخرى المتعلقة بالانتخابات أو التشاور مع الجمهور والفعاليات التشاركية بتلك اللغة.

ويجب أن يسمح باستخدام لغات الأقليات على الملصقات وفي الوثائق والاجتماعات وغيرها من أنشطة الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية وجماعات الضغط والأفراد.

لماذا ينبغي فعله؟

من بين التدابير الأكثر فعالية لزيادة مشاركة الأقليات في الحياة العامة استخدام السلطات للغات الأقليات حيثما كان ذلك ممكنا، بما في ذلك في المجال الانتخابي أو السياسي. وتشمل النتائج الإيجابية ارتفاع معدلات الإقبال على التصويت وزيادة التواجد في الهيئات المنتخبة والمشاركة في الحياة السياسية وشعور عام متنامٍ بالالتئام بالدولة. وتتأثّر عملية الاندماج في الحياة العامة إيجاباً عندما تُستخدم لغات الأقليات وفقا لمبدأ التناسب. وعلى العكس من ذلك، يؤدي في بعض الأحيان منع استخدام لغات الأقليات في المجال السياسي من قبل الأحزاب السياسية أو المنظمات غير الحكومية أو الأشخاص إلى شعور بالعزلة والرفض. وتشير كذلك الأدلة إلى أن شروط الكفاءة اللغوية في الانتخابات قد تكون فقط تمييزية، بل تدفع أيضا إلى إضعاف مشاركة الأقليات في الانتخابات والشؤون العامة.

ومن الواضح أن التدابير والآليات الموضوعة لضمان مشاركة الأقليات الفعالة في الحياة العامة، بما في ذلك وضع مخطط لإزالة العقبات، تؤدي إلى زيادة مستويات الإدراج داخل الدولة.

[٥٧] المبادئ التوجيهية للولايات المتحدة بشأن التمييز بسبب الأصل القومي (US Guidelines on Discrimination because of National Origin): <www.ecfr.gov/cgi-bin/text-idx?SID=c-23c33ef4cf089f166b9e143789066bc&node=29:4.1.4.1.7&rgn=div5#29:4.1.4.1.7.0.21.7>.

على أيّ أساس قانوني ملزم أو غيره من الأسس يمكن فعله؟

- المادتان ٢٥ و٢٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (الأمم المتحدة)
- المادة ٥ في فقرتها الفرعية (ج) من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (الأمم المتحدة)
- المادة ١٤ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان + المادة ٣ من البروتوكول رقم ١١ المضاف إلى هذه الاتفاقية (مجلس أوروبا)
- المادتان ٤ و١٠ من الاتفاقية الإطارية لحماية الأقليات القومية (مجلس أوروبا)
- المادة ١٠ من الميثاق الأوروبي للغات الإقليمية أو لغات الأقليات (مجلس أوروبا)
- المادة ٢ في فقرتيها الفرعية (٢) و(٣) من إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية (الأمم المتحدة)
- التوصية رقم ١١، و١٥، من المذكرة التوجيهية الأمين العام للأمم المتحدة بشأن التمييز العنصري وحماية الأقليات (٢٠١٣)
- التوصية رقم ١٣ من توصيات أوسلو المتعلقة بالحقوق اللغوية للأقليات القومية (منظمة الأمن والتعاون في أوروبا)
- توصيات لوند بشأن مشاركة الأقليات القومية مشاركةً فعالة في الحياة العامة (منظمة الأمن والتعاون في أوروبا)

كيف ينبغي فعله؟

ينبغي توفير أوراق الاقتراع والوثائق الإعلامية المتعلقة بالانتخابات والمشاورات وغيرها من عمليات صنع القرار في الحياة العامة، بلغة الأقلية إلى درجة معقولة، في المناطق التي يتركز فيها أعداد كبيرة من الناطقين بها.[٥٨] ومن المرجح أن يؤدي ذلك إلى رفع مستوى معرفة الأفراد وزيادة المشاركة والرفع من إدراج واندماج الأقليات.

ويجب التفكير وتسهيل استشارة الأقليات ومشاركتها وتمثيلها ونفوذها الدّال في هيئات صنع القرار والمسارات التي تؤثر عليها من أجل إعلام أفضل لصناع القرار وتعزيز التعاون بين السلطات والأقليات.

كما ينبغي على سلطات الدولة أيضا بثّ البرامج في التلفزيون والإذاعة العمومية بلغات الأقليات الموجّهة خصيصاً نحو الحملات الانتخابية والعمليات الاستشارية الأخرى. ويؤدي ذلك إلى زيادة فعالية التواصل بين السلطات والأقليات، وبالتالي إلى زيادة مشاركة الأقليات في الحياة العامة.

يعتبر استخدام السلطات الانتخابية وسياسيي الأغلبية للغات الأقليات في الاجتماعات العامة وعلى منشورات الحملات وفي التغطيات الإعلامية خطوة إيجابية في التواصل مع الناخبين من الأقليات.

ويجب أن تكون الشروط اللغوية للتصويت أو المشاركة السياسية غير تمييزية. فاستبعاد الأفراد من التصويت أو من الترشح لمنصب بسبب لغتهم أو عدم إتقانهم للغة الرسمية للدولة له عواقب خطيرة للغاية. ويحول دون المشاركة في الحياة العامة، ويكون بصورة عامة تصرفاً تمييزياً.

ويمكن أن يكون الحرمان من المواطنة بسبب المتطلبات اللغوية عقبة كأداء يحول دون المشاركة في الحياة العامة للدولة. وإذا كان متطلب اللغة تعسفياً أو من دون أساس وجيه، فيمكن اعتباره تصرفا تمييزياً في حالة الأقليات.[٥٩]

---

[٥٨] مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، *Guidelines to Assist National Minority Participation in the Electoral Process* (منظمة الأمن والتعاون في أوروبا: وارسو، ٢٠٠١)، <http://www.osce.org/odihr/elections/17569?download=true>، ص. ١٦.

[٥٩] حالة الجنسية الكوستاريكية (الحاشية ١٧).

الممارسات الجيدة

- في الانتخابات الاتحادية في الولايات المتحدة، يكفي ١٠٠٠٠ أو أكثر من أعضاء الأقليات أو ٥٪ من منطقة تعداد لطلب استخدام لغة الأقلية في المنشورات الانتخابية والمساعدة في التصويت. وتشمل هذه المساعدات الإعلانات والدعاية والإعلام وحتى المساعدة الشفهية. تتوفّر المنشورات الانتخابية والمساعدة بأكثر من ١٢ لغة في الولايات المتحدة الأمريكية بغية إزالة العقبات التي تعترض الممارسة الفعلية لحق التصويت وبغية تشجيع المشاركة في الحياة العامة. ويمكن تسجيل الناخبين أيضا باللغة الصينية واليابانية والكورية والأسبانية والتاغالوغية والفيتنامية.
- في الهند، تؤدي نفس الاعتبارات واستخدام العديد من اللغات في إطار الاتحاد والقوانين واللوائح الحكومية والمحلية إلى استخدام أكثر من ٣٠ لغة في جميع أنحاء البلاد.
- في كرواتيا، يمكن للناخبين المنتمين إلى أقليات التصويت لقائمة وطنية عامة أو لقوائم محددة من الأقليات. تحصل الجماعات السكانية الكبيرة مثل الأقليات المجرية والصربية والإيطالية كل واحدة على مقعد واحد ، في حين تتجمع الأقليات الصغيرة معا لانتخاب نائب واحد فيما بينها.
- في نيوزيلندا، تتوفّر المعلومات الانتخابية في ٢٦ لغة بما في ذلك لغة الإشارة.
- في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، سمح إنشاء دائرة انتخابية تشمل شوتو أوريزاري حيث تتركز أقلية الروم بانتخاب ممثل عن هذه الجماعة.
- في المملكة المتحدة، بالإضافة إلى اللغة الإنجليزية، تكفي إجادة اللغة الغيلية الأسكتلندية أو الويلزية لاستيفاء المتطلبات اللغوية للحصول على الجنسية. أما في كندا، فإضافةً إلى اللغة الإنجليزية، قد تكون إجادة اللغة الفرنسية مطلوبةً.
- في سويسرا، إجادة اللغة الألمانية أو الفرنسية أو الإيطالية أو الرومانش كافية فيما يتعلق بالمتطلبات اللغوية للحصول على الجنسية.
- في النرويج، تتوفر المعلومات الانتخابية بثماني لغات بما في ذلك باللغة السامية. تتوفر صناديق الاقتراع أيضا باللغة السامية لانتخابات مجلس النواب السامي للسكان الأصليين.
- توفّر بوليفيا وإثيوبيا وفنلندا والباراغواي وروسيا وسنغافورة وسلوفينيا وجنوب أفريقيا وكثير من الدول المنشورات والمعلومات الانتخابية في عدد من لغات الأقليات.

ملحق رقم ١

أدوات وموارد إضافية مبادئ توجيهية قانونية ووثائق رسمية ذات صلة

١. إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية، http://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/Minorities.aspx

٢. تقرير الخبيرة المستقلة المعنية بقضايا الاقليات، http://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/RegularSession/Session22/A-HRC-22-49_ar.pdf

٣. تقارير اخرى صادرة عن المقررة الخاصة المعنية بقضايا الاقليات http://www.ohchr.org/EN/Issues/Minorities/SRMinorities/Pages/Annual.aspx

٤. توصيات محفل الأمم المتحدة المعني بقضايا الأقليات بشأن تنفيذ إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية (بالإنجليزية)، http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/Minority/Pages/ForumIndex.aspx

٥. النهوض بحقوق الأقليات وحمايتها: دليل للمدافعين عنها (الأمم المتحدة)، http://www.ohchr.org/Documents/Publications/HR-PUB-12-07_ar.pdf

٦. حقوق الأقليات: المعايير الدولية وإرشادات بشأن تطبيقها (منظمة الأمم المتحدة)، http://www.ohchr.org/Documents/Publications/MinorityRights_ar.pdf

٧. الأقليات المهمشة في برمجة التنمية: دليل الموارد والأدوات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) (بالإنجليزية)، http://www.ohchr.org/Documents/Issues/Minorities/UNDPMarginalisedMinorities.pdf

٨. مجموعة مواد للدعوة لتعزيز التعليم متعدد اللغات: إدماج المستبعدين (منظمة اليونسكو)(بالإنجليزية)، http://unesdoc.unesco.org/images/0015/001521/152198e.pdf

٩. مبادئ توجيهية بشأن اللغة والتعليم (منظمة اليونسكو) (بالإنجليزية)، http://unesdoc.unesco.org/images/0012/001297/129728e.pdf

١٠. لماذا تهم اللغة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (منظمة اليونسكو) (بالإنجليزية)، http://unesdoc.unesco.org/images/0021/002152/215296E.pdf

١١. التعليق المواضيعي رقم ٣ حول الحقوق اللغوية للأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية بموجب الاتفاقية الإطارية الصادرة عن مجلس أوروبا، (مجلس أوروبا) (بالإنجليزية)، http://www.coe.int/t/dghl/monitoring/minorities/3_fcnmdocs/PDF_CommentaryLanguage_en.pdf

١٢. توصيات أوسلو المتعلقة بالحقوق اللغوية للأقليات القومية (منظمة الأمن والتعاون في أوروبا)، (بالإنجليزية)، http://www.osce.org/hcnm/67531

١٣. توصيات لاهاي المتعلقة بالحقوق اللغوية للأقليات القومية (منظمة الأمن والتعاون في أوروبا)، (بالإنجليزية)، http://www.osce.org/fr/hcnm/32184

١٤. المبادئ التوجيهية المتعلقة باستخدام لغات الأقليات في بث وسائل الإعلام (منظمة الأمن والتعاون في أوروبا)، (بالإنجليزية)،
http://www.osce.org/hcnm/32310?download=true

١٥. المبادئ التوجيهية المتعلقة بمساعدة مشاركة الأقليات الوطنية في العملية الانتخابية (منظمة الأمن والتعاون في أوروبا)، (بالإنجليزية)،
http://www.osce.org/odihr/elections/17569?download=true

مصادر أخرى

اليونيسيف ووزارة التعليم والتكوين الفيتنامية، Action Research on Mother Tongue-based Bilingual Education: Improving the equity and quality of education for ethnic minority children in Viet Nam، أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، http://www.un.org.vn/en/publications/publications-by-agency/doc_download/312-action-research-on-mother-tongue-based-bilingual-education-improving-the-equity-and-quality-of-education-for-ethnic-minority-children-in-viet-nam.html

بالدوين، سي.، وتشابمان، سي. وغراي، زي.، Minority Rights: The Key to Conflict Prevention (المجموعة الدولية لحقوق الأقليات: لندن، ٢٠٠٧) http://www.minorityrights.org/download.php@id=174

بنسون، س.، Mother Tongue-based Teaching and Education for Girls (اليونسكو: بانكوك، ٢٠٠٥). ://unesdoc.unesco.org/images/0014/001420/142079e.pdf

دي فارين، ف.، Language, Rights and Power: The Role of Language in the Inclusion and Exclusion of Indigenous Peoples. آلية خبراء الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية (مفوضية حقوق الإنسان: جنيف ٢٠١١). http://www.ohchr.org/Documents/Issues/IPeoples/EMRIP/StudyLanguages/FernandDeVarennes.doc

أوان، إ. وغلانز، س. (ناشرون). Optimising Learning, Education and Publishing in Africa: The Language Factor (معهد اليونسكو للتعلم مدى الحياة / جمعية تطوير التعليم في أفريقيا: هامبورغ/تونس العاصمة، ٢٠١١)

اليونسكو، Improving the Quality of Mother Tongue-based Literacy and Learning: Case Studies from Asia, Africa and South America (مكتب اليونسكو الإقليمي للتعليم لآسيا والمحيط الهادئ : بانكوك، ٢٠٠٨).

اليونسكو، معهد التعلم مدى الحياة، Why and How Africa Should Invest in African Languages and Multilingual Education: An Evidence- and Practice-based Policy Advocacy Brief (اليونسكو: هامبورغ، ٢٠١٠)، http://unesdoc.unesco.org/images/0018/001886/188642e.pdf

البنك الدولي، In their own Language: Education for All (البنك الدولي: واشنطن، العاصمة، ٢٠٠٥). http://siteresources.worldbank.org/EDUCATION/Resources/Education-Notes/EdNotes_Lang_of_Instruct.pdf

Layout and Printing at United Nations, Geneva – 1702685 **(A)** – March 2017 – 50 – **HRC/NONE/2017/12**